بحث محكم | قسم الدين وقضايا المجتمع الراهنة | 08 مارس 2021

حركة النهضة بين الحكم والسيادة، وبين التمكين والحاكميّة

مصطفى القلعي
باحث تونسي

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2021
All rights reserved © 2021

الملخّص:

تعدّ حركة النهضة، باعتبارها أحد تشكيلات الإسلام السياسي المنظّمة صلب حزب سياسي لا يتوقّف قادته وممثّلوه عن ترديد كونه حزبا مدنيّا؛ نموذجا مناسبا لتناول مسألة علاقة الإسلام السياسي بالدولة المدنيّة. فهذه الحركة جرّبت الحكم في تونس بصيغتين؛ الأولى باعتبارها قائدة ائتلاف حاكم أثناء ما اصطلح على تسميته بحكم الترويكا (نهاية 2011 - مطلع 2014)، والثانية باعتبارها شريكا متعاونا في الحكم تحت مسمّى التوافق (2014 إلى 2019). ولم يعرف تشكيل آخر من تشكيلات الإسلام السياسي قبل الربيع العربي وبعده تجربة حركة النهضة في تونس في علاقة بالحكم، حيث لم تغادره منذ أن ولجته. وعبارة رئيس الحركة راشد الغنوشي لتلطيف غليان أنصاره إبّان التخلّي عن حكومة الترويكا الثانية برئاسة علي العريض إثر اعتصام الرحيل الشهير أمام قبّة المجلس التأسيسي عقب اغتيال المناضل السياسي محمد براهمي الأمين العام لحزب التيّار الشعبي الناصري، وأحد أعضاء مجلس أمناء الجبهة الشعبيّة اليساريّة صيف 2013، لازالت راسخة في القاموس السياسي التونسي المعاصر؛ قال: «لقد خرجنا من الحكومة، ولكنّنا لم نخرج من الحكم». ما يشبه هذا القول كان قد ردّده الغنوشي أثناء المؤتمر العاشر لحركة النهضة (مايو 2016)، فقال: «حزب النهضة حزب حكم». هاتان المقولتان تحملان دلالات كثيرة على علاقة ممثّل الإسلام السياسي في تونس بالدولة الوطنيّة؛ فهي ترى فيها تنعّما بالحكم والسيادة في انتظار تثبيت التمكين والحاكميّة.

مقدّمة:

ينطلق هذا البحث من مسلّمة مفادها أنّ للإسلام السياسي علاقة غير طبيعيّة بالدولة المدنيّة قائمة على توظيف مفاهيم وممارسة مدنيّة لتحقيق مشروع غير مدني. واخترنا أن يكون نموذجنا لاختبار هذه المسلّمة حزب حركة النهضة[1] ذو المرجعيّة الإسلاميّة مثلما تقرّ بذلك أدبيّاته. وينطلق بحثنا هذا من فرضيّتين، اصطلحنا عليهما بفرضيّتي الانتماء والتبنّي؛ تتمثّل فرضيّة الانتماء في أنّ حركة النهضة، التي تعرّف نفسها بأنّها «حزب سياسي وطني ذو مرجعيّة إسلاميّة»[2] ولم تقل حزبا مدنيّا، تعود جذورها إلى جماعة الإخوان المسلمين التي تأسّست في مصر سنة 1928، إذ تعتبر النهضةُ الرؤوسَ المؤسّسة لحركة الإخوان المسلمين والمنظّرة لها مراجع لها. وقد سمّى راشد الغنوشي (22 جوان 1941-...) رئيس حركة النهضة هؤلاء المؤسّسين من المودودي (1903- 1979) إلى حسن البنّا (1906- 1949) وسيّد قطب (1906- 1966) آباءه الروحيّين. نقرأ الإهداء الذي صدّر به كتابه الرئيس «الحريّات العامّة في الدولة الإسلاميّة»، يقول: «أهدي كتابي هذا إلى (...) آبائي الروحيّين وعلى رأسهم الشهيد حسن البنّا ومولانا أبو الأعلى المودودي والشهيد سيّد قطب (..) وإلى المجدّد القائد الشيخ حسن الترابي وإلى قائد الثورة الإسلاميّة المعاصرة الإمام الخميني...»[3]

فرضيّة الانتماء الأولى تستدعي الفرضيّة الثانية وهي التبنّي، والمقصود بها تبنّي حزب النهضة الإيديولوجيا الإخوانيّةَ القائمة على ثنائيّة التمكين والحاكميّة. ولئن كان هذا التبنّي مكشوفا مباشرا سنوات 2011 و2012 و2013 وحتى النصف الأوّل من سنة 2014، فإنّ التكتيك السياسي للحركة اقتضى أن يتحوّل إلى الاستتار بعد ذلك، ممّا جعل عمليّة ترصّده صعبة، ولكنّنا سنعمل على كشفه عبر تحليل نماذج

---

1 الاسم الأوّل للحركة هو "حركة الاتجاه الإسلامي"، ونشأت في السريّة سنة، 1972 وظهرت للعلن في 6 يونيو 1981 وقد تغيّرت إلى اسمها الحالي "حركة النهضة" باقتراح من الرئيس السابق زين العابدين بن علي (3 سبتمبر 1936-...) سنة 1988 عندما كانت علاقته بالإسلاميّين طيّبة، يسعى لاستمالتهم لتثبيت حكمه (7 نونبر 1987- 14 يناير 2011) إبّان انقلابه على بورقيبة (3 غشت 1903- 6 أبريل 2000) الذي دامت فترة حكمه ثلاثين سنة (25 يوليو 1957- 7 نونبر 1987). حصلت النهضة على التأشيرة القانونيّة لمباشرة العمل السياسي بعد الثورة في 1 مارس 2011. وإثر فوزها الأغلبي في الانتخابات التأسيسيّة لـ 26 أكتوبر 2011، قادت حكم الترويكا منذ أواخر ديسمبر 2011 إلى أواخر يناير 2014. وبعد انتخابات أكتوبر 2014، فقدت مرتبتها الأولى في البرلمان، ومع ذلك تشارك في الحكومة التونسيّة منذ مطلع فبراير 2014 إلى اليوم تحت مسمّى "التوافق" في حكومتي حبيب الصيد إلى غشت 2016، وتحت مسمّى "الوحدة الوطنيّة" منذ ذلك التاريخ إلى اليوم في حكومات يوسف الشاهد الثلاث.

2 انظر الفصل الأوّل من النظام الأساسي لحزب حركة النهضة الذي تمّ تنقيحه والمصادقة عليه أثناء المؤتمر العاشر لحركة النهضة 20 – 22 مايو 2016 المنشور على موقع الحركة:

http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D984%%D986%%D8%B8%D8%A7%D985%-%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D98%A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D986%%D982%%D98%A%D8%AD%D987%-%D985%%D986%-%D8%A7%D984%%D985%%D8%A4%D8%AA%D985%%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1

3 الشيخ راشد الغنوشي، **الحريّات العامّة في الدولة الإسلاميّة**، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، آب/ أغسطس 1993، ط1، الإهداء، ص 5

دالّة على طبيعة الخطاب السياسي للحركة، وتحليل بعض أشكال ممارستها للحكم منذ أواخر ديسمبر 2011 إلى اليوم (2019).

كما سنحاول إثبات فرضيّتي الانتماء والتبنّي في ثنايا البحث من خلال تفكيك جملة من الممارسات والشواهد الدالّة مشقّقين بعض المفاهيم الجديدة مثل مفهوم الاحتطاب الحكومي[4] الذي هو آليّة من آليّات التمكين عند النهضة. وسنبيّن أنّ حركة النهضة لم تخالف الدستور التونسي ومرسوم الأحزاب فحسب، بل خالفت حتى نظامها الأساسي الذي صادق عليه مؤتمرها العاشر الأخير الذي تمّ عقده من 20 إلى 22 مايو 2016.

كما سنثبت عبر التحليل والبرهنة أنّ حركة النهضة ليست حزبا مدنيّا، ولم تحاول فعلا أن تكون كذلك، ولاسيما أنّها لم تثبّت لنفسها هذه الصفة في الفصل الأوّل من نظامها الأساسي الذي عنوانه «التعريف»[5]، وأنّها مارست الحكم والسيادة لا لخدمة الشعب التونسي وتحقيق أهداف ثورته، التي أعادت جزءا من النهضويّين من المنافي، وأخرجت جزءا آخر منهم من السجون، بل لتحقيق التمكين والحاكميّة تنفيذا لتعاليم من سمّاهم راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة آباءه الروحيّين في إقامة مجتمع تونسي على أسس إسلاميّة خاصّة.[6] وسنبدأ من البداية؛ أي بنقد المعضلات الفكريّة لنشأة الإسلام السياسي حتى نهيّئ الأرضيّة المنهجيّة لمناقشة علاقة الإسلامي السياسي في تونس، الذي تمثّله أساسا حركة النهضة، بالدولة المدنيّة وبالسيادة الوطنيّة.

4 الاحتطاب: مفهوم فقهي قديم أصل معناه العملُ، تحوّل مع السلفيّة إلى فتوى تحلّ أخذ أموال الدولة الكافرة أو المواطنين الكفرة أو السيّاح الأجانب الكفرة كذلك، يعني هو عمليّة سرق ونهب واستيلاء بالقوّة على أموال الغير. وقد شهدت تونس منذ 2012 أثناء حكم الترويكا بقيادة حركة النهضة عمليّات سرقة وسطو مسلّح نفّذه سلفيّون متشدّدون ضدّ مواطنين عزّل وأوقعت جرائم مريعة أريقت فيها دماء بريئة. كما تعرّضت بعض البنوك، وخاصة في الجهات الحدوديّة، حيث كان ينشط الإرهاب، إلى عمليّات سطو مسلّح نفّذها سلفيّون متشدّدون وإرهابيّون لتمويل أنشطتهم الإرهابيّة ولتأمين حاجتهم إلى السلاح والغذاء وغيره.

5 انظر الفصل الأوّل من النظام الأساسي لحزب حركة النهضة بعد أن تمّ تنقيحه والمصادقة عليه أثناء المؤتمر العاشر لحركة النهضة 20 – 22 مايو 2016 المنشور على موقع الحركة:

http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D984%%D986%%D8%B8%D8%A7%D985%-%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D98%A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D986%%D982%%D98%A%D8%AD%D987%-%D985%%D986%-%D8%A7%D984%%D985%%D8%A4%D8%AA%D985%%D8%B1-%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1

6 المشروع الذي وصفه سيّد قطب بهذا الكلام: «لم يجئ الإسلام إذن ليربّت على شهوات الناس الممثّلة في تصوّراتهم وأنظمتهم وأوضاعهم وعاداتهم وتقاليدهم، سواء منها ما عاصر مجيء الإسلام أو ما تخوض البشريّة فيه الآن في الشرق أو في الغرب سواء.. إنّما جاء ليلغي هذا كلّه إلغاء وينسخه نسخا ويقيم الحياة البشريّة على أسسه الخاصّة.» سيّد قطب، **معالم في الطريق**، دار الشروق، الطبعة الشرعيّة السادسة، بيروت/ القاهرة، 1979، ص 151

1. المعضلات الفكريّة لنشأة الإسلام السياسي:

تعدّ الفصائل السلفيّة جميعا والرابطة الوطنيّة لحماية الثورة[7] العنفيّة وجوها من أوجه حركة النهضة الإخوانيّة[8]، ولاسيما أنّ السلفيّة ظاهرة طارئة على الثورة وعلى المجتمع التونسي برمّته، بل هي انحراف عن مطالب الثورة. كما أنّها ظاهرة سياسيّة، وليست دينيّة كما يشيع السلفيّون والنهضويّون. وعنفها سياسي وليس دينيّا، وإن كان بزيّ ديني طائفي أحيانا. لقد نشأت الفصائل السلفيّة ورابطة العنف بالتوازي مع نشأة الأحزاب الدينيّة كحركة النهضة وحزب التحرير. فكانت نشأة ميركنتيليّة بامتياز غايتها تحقيق الغنم السياسي لحركة النهضة الإخوانيّة صاحبة مشروع الخلافة.

تعاني نشأة الإسلام السياسي في تونس من جملة من المشاكل أهمّها ثلاثة:

الإشكال المفهومي:

متّصل بالرؤية للزمن، وهي رؤية مختزلة لاتاريخيّة تعتقد أنّ الزمان نقاط ثلاث مفصولة: ماض/ حاضر/ مستقبل، وهي رؤية خطيّة بيّنت فلسفة العلم والإبستمولوجيا، من مارتين هايدغير إلى غاستون باشلار، أنّها خاطئة. فالزمن الماضي لا يمضي. ولا يتوقّف فيما يعتقد أنّه الماضي، وإنّما الماضي يستمرّ في الحاضر وحتى في الآتي. وقصيدة شاعر تونس الخالد أبي القاسم الشابي (1909 - 1934) «يا ابن أمّي»[9] تمرين مهمّ لتأكيد ذلك. إنّ هذا الماضي الذي تتوهّم إيديولوجيا الإسلام السياسي أنّه ساكن ميّت، إنّما هو حيّ مقيم معنا نحن أبناء الحاضر، وسيقيم مع أبناء المستقبل أيضاً؛ فنحن أبناء الماضي بشكل ما، والماضي يسري فينا. ويتجلّى في سلوكنا وفي قيمنا وفي ذوقنا وفي رؤيتنا الجماليّة وفي تفكيرنا وفي منزلتنا في الكون. وهذا يلغي تماما أطروحة العودة إلى زمن السلف الصّالح التي يردّدها دعاة إيديولوجيا الإسلام السياسي.

---

7 هي جماعة عنفيّة كانت تتحرّك وفق أجندا النهضة، فتعتدي على العلمانيّين الذين لم ينفكّ راشد الغنوشي عن التحريض عليهم كالإعلاميّين والنقابيّين والسياسيّين الليبراليّين واليساريّين، من ذلك تورّطهم في سحل رئيس الاتحاد الجهوي للفلاحين بتطاوين ورئيس المكتب الجهوي لنداء تونس هناك لطفي نقّض يوم 18 أكتوبر 2012، والاعتداء على المقرّ المركزي للاتحاد العام التونسي للشغل ومحاولة اقتحامه والاستيلاء عليه يوم 4 ديسمبر 2012 لدى استعداد النقابيّين للخروج في مسيرة وطنيّة إحياء للذكرى الستّين لاغتيال مؤسّس الاتحاد الزعيم الشهيد فرحات حشاد (2 فبراير 1914- 5 ديسمبر 1952)، فضلا عن إفساد مسيرات واجتماعات حزبيّة ونقابيّة وتظاهرات فنيّة كثيرة والاعتداء على مؤسّسات إعلاميّة وجامعيّة وثقافيّة. ولم يتمكّن التونسيّون من التخلّص من كابوس هذه الرابطة إلاّ بعد سقوط حكومة الترويكا التي كانت تحميها وحركة النهضة تدافع عنها بشراسة، وتمّ حلّها بحكم قضائي سنة 2014 في حكومة مهدي جمعة.

8 سنثبت هذا في الفصل الموالي من هذا البحث.

9 ولاسيّما مطلعها:

خُلِقْتَ طليقاً كطيفِ النسيمِ ... وحُرّا كنورِ الضُحى في سماهْ
تُغرّدُ كالطيرِ أين اندفعتَ ... وتشدو بما شاء وحيُ الإلهْ
وتمرحُ بين ورود الصباح ... وتنعمُ بالنور أين تراهْ
وتمشي كما شئت بينَ المُروج ... وتقطفُ وردَ الرُبى في رُباه

المعضلة المنهجيّة:

منهج الإسلام السياسي منهج نقلي يخاصم العقل والتأويل والتفكير في تناقض صارخ مع ما دعا إليه كانط من فتح الدين على العقل وفتح العقل على الدين. إنّه يكتفي بأقوال القدامى حجّة. ويتعامل الإسلام السياسي، سُنّيًا وشيعيًا، مع هذه الأقوال بتقديسٍ مجاهدا في نزع صفتها البشريّة النسبيّة. وقد انطلقت الثقافة العربيّة في مجادلة الإسلام السياسي النقلي مبكّرًا مع المعتزلة وعلماء الكلام والمتصوّفة والشّعراء وعلماء المنطق واللغويّين والفلاسفة كالجاحظ (159هـ/776م - 255هـ/868م) وإخوان الصفاء (ق 3هـ/ ق 10 م) والتوحيدي (310هـ/922م - 414هـ/1023م) والمعرّي (363هـ/973م - 449هـ/1057م) وابن رشد (520هـ/1126م - 595هـ/1198م) وغيرهم.

وفي العصر الحاضر، لم يتوقّف هذا الجدل، إذ قاده علماء أفذاذ كطه حسين (1889- 1973) وحسين مروّة (1910-1987) ومحمد الشرفي (1936- 2008) ومحمّد أركون (1928- 2010) ومحمد عابد الجابري (1935- 2010) ونصر حامد أبي زيد (1943- 2010) ومحمد الطالبي (1921- 2017) وطيّب تيزيني (1934-...) وهشام جعيّط (1935-...) وعبد المجيد الشرفي (1942-...) ويوسف الصديق (1943-...) وغيرهم.

لقد نشأ الوعي بخطر الإيمان بالحجّة النقليّة مبكّرا في الثقافة العربيّة الإسلاميّة؛ فأصحاب المنهج النقلي كانوا يقدّسون أقوال سلفهم، ويعدّونها أقوالا حججاً لا تقبل النقاش ولا يطالها الخطأ، وعاملوها معاملة الكلام المنزّل، وأصبغوا عليها هالة من التقديس، فحاول أهل العقل تلطيف غلواء النقليّين خشية تحوّلهم إلى ممارسة العنف لفرض حججهم وآرائهم كما هو حال الخوارج أصحاب الحاكميّة. ولكنّ النقليّين والخوارج والعنفيّين لم ينته أمرهم أبداً، ولم يتوقّف ظهورهم عبر العصور، خاصّة في فترات الركود أو الانحسار أو الهزيمة.

إنّ التأويل هو ما يرعب النقليّين الإخوان والسلفيّين ويخيفهم، كما أثبتت محنتا نصر حامد أبي زيد ومحمد أحمد خلف الله، وهم يعملون على سدّ كلّ أبواب الاجتهاد والتفكير في النص، بل إنّ خشيتهم تضاعفت في العصر الحاضر بعد نشأة العلوم الحديثة كعلوم اللسانيات والسيميائيّة والتداوليّة والإبستيمولوجيا والأنثروبولوجيا والأركيولوجيا وعلم الأديان التاريخي وعلم الاجتماع وعلم النفس وتحليل الخطاب وغيرها، وهي علوم تفتح أمام الباحثين آفاقا جديدة في تمثّل الخطاب الديني وفي طبيعة تلقّيه.

العقبة الاجتماعيّة:

وهي ناتجة عن المشكلتين الأوليين؛ فالرؤية السكونيّة للزمن والمنهج النقلي جعلا الإسلام السياسي ضعيف الحجّة، وغير قادر على الجدل ولا الإقناع. ولذلك، فهو يمارس العنف. إنّ ممارسة العنف ليست سوى تعبير عن العجز عن المحاججة كما لاحظنا أعلاه؛ فالإسلام السياسي ظاهرة سكونيّة نقليّة عنفيّة تعمل على توطين السذاجة وعلى تعطيل العقل النقدي.

ولا ينفع أيّ تبرير للعنف في إقناع عاقل به، فهناك من كان من المسؤولين التونسيّين في حكومة الترويكا بقيادة النهضة، مثلا، من يرى أنّ «تيّار أنصار الشريعة السلفي العنفي أغلب المنتسبين إليه من الشباب ولذلك تعسر السيطرة عليهم.» ولا يخفى ما في هذا الكلام من تمييع وتبسيط؛ فليس هناك أعنف من جماهير كرة القدم في بعض الأحيان، وهي جماهير شبابيّة. ومع ذلك، يمكن السيطرة عليها بالتوجيه والتوعية والتنظيم، أوّلا، وبشيء من التنظيم والانتشار الأمنيّين، ثانيا، لأنّ هذه الجماهير ببساطة غير منظّمة ولا يوجد من يوجّهها. فالمشكلة ليست في طبيعة المنتسبين وأعمارهم، بل هي في التنظّم وفي التوجيه وفي الإرادة السياسيّة.

هناك مِن حركة النهضة ومن حكومتها أيضا، مَن برّر وجود هذا العنف الديني المسيّس بالقمع الذي تعرّض له الإسلاميّون وبما يسمّونه تجفيف المنابع في العهد النوفمبري البائد. وهذه حجّة مردودة عليهم أيضا؛ لأنّ القمع النوفمبري تسلّط على الجميع إسلاميّين ويساريّين وقوميّين وحقوقيّين ونقابيّين وكتّابا وفنّانين وطلبة جامعيّين دون استثناء؛ فكلّ من لم يؤدّ فروض الطاعة كان عرضة للقمع.

ماذا بقي إذن؟ لا شيء غير إنكار أشعّة الشمس الساطعة في يوم صيفي قائظ. هذا العنف الديني المسيّس المسلّط على غير النهضويّين من مناضلين سياسيّين ونقابيّين وصحافيّين ومبدعين لم تتم «مركنتلته» فقط، بل هو أداة من أدوات التمكين توظّفه حركة النهضة، رغم مخالفته لكلّ القوانين والشرائع والاتفاقيّات، من أجل تحقيق غايات سياسيّة متّصلة بالسلطة وغايات اجتماعيّة متصلة بتنظيم المجتمع شرعيّا تمهيدا لدولة الحاكميّة والخلافة المتوهّمة. ولابدّ من التنبيه إلى خلافيْن جوهريّيْن في علاقة إخوان النهضة التونسيّة بالتيّارات السلفيّة صلب شجرة الإسلام السياسي:

- الأوّل أصولي مرجعي إيديولوجي مضمونه الرؤية لتفسير القرآن؛ فالفرع السلفي من شجرة الإسلام السياسي يعتمد مراجع أصوليّة حديّة ساكنة دون غيرها. ويقصِر فهمه للنص القرآني على تلك المراجع وخاصة مؤلّفات أحمد بن حنبل وابن تيميّة وابن قيّم الجوزيّة ومحمد بن عبد الوهّاب وأبي الأعلى المودودي

وحسن البنّا وسيّد قطب وفتاواهم ومآثرهم. ويرى في هذه المراجع منتهى الاجتهاد. ويعاملها بقدسيّة لا يقبل معها فيها النقد والمجادلة. أمّا الفرع الإخواني، فإنّه يقرّ بحدود التفسير ويعتبرونه اجتهادا بشريّا مشكورا. ويرى أنّ النص القرآني لا يمكن أن يستغرقه تفسير مهما علا شأنه. يقول راشد الغنّوشي: «ولكنّ النص القرآني تبقى له ذاتيته واستقلاله وتعاليه وامتناعه عن التحديد في أي قالب تفسيري، محتفظا بثرائه اللامحدود وقابليّته لإنتاج فيضات غزيرة من المعاني والحكمة المتجدّدة بحسب ارتقاء الفكر وتطوّر العلوم. ولعلّ ذلك بعض ما عناه حبر القرآن وترجمانه ابن عبّاس رضي الله عنه إذ قال: «القرآن يفسّره الزمن»».[10]

- الثاني تكتيكي استراتيجي: يتمثّل في التعارض القائم بينهما في مستوى العلاقة مع أمريكا والغرب؛ فرغم أنّ كليهما يتبنّى الإيديولوجيا القطبيّة التي ترى أنّ الغرب أرض كفر وفسق يحلّ فيها الجهاد، فإنّ الإخوان يؤجّلون الصراع مع أمريكا ويعملون بالتنسيق معها، فيما يستعجل السلفيّون هذا الصراع ويستهدفون أمريكا ويحاربونها في أفغانستان وباكستان وحيثما وجدت مصالحها. ويبدو أنّ الإخوان، وقد بلغوا السلطة قبل السلفيّين، ولاسيما في تونس ومصر، قد نجحوا إلى حين في تجاوز هذا الخلاف بفعل الدمغجة الدينيّة وورقة «الإسلام في خطر» التي يشهرونها لتحريض السلفيّين على العنف واستنفارهم لتعنيف خصوم حركة النهضة بالوكالة عنها، كلّما دعت الحاجة إلى ذلك.

2. من السيادة الوطنيّة إلى الحاكميّة:

لقد ثبّت الفصل الأوّل من الدستور التونسي الذي تمّت المصادقة عليه في 27 يناير 2014 السيادة الوطنيّة، وحدّد مصدرها ومعناها الفصل الثالث منه.[11] ولابدّ من أن نذكّر في هذا السياق بأنّ حركة النهضة كانت لها الكتلة الأولى بتسعة وثمانين نائبا من جملة مائتين وسبعة عشر في المجلس الوطني التأسيسي الذي سنّ الدستور. وهذا يعني أنّها كانت مؤثّرة وفاعلة في صياغة الدستور.[12] ونقدّر أنّها كانت واعية بما خطّته فيه.

يقول الفصل الثالث من دستور الجمهوريّة الثانية في تونس «إنّ السيادة للشعب» الذي هو مصدر السلطات، فيمنحها لممثّليه لتمثيله والحكم باسمه وخدمته. وبالتالي، لا يكون الولاء إلاّ للشعب وحده، بينما

10 راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، تونس، 2000، ط3، طبعة مزيدة ومنقحة، ص 8

11 الفصل الأوّل من الدستور التونسي: "تونس دولة حرّة ذات سيادة الإسلام دينها والعربيّة لغتها والجمهوريّة نظامها. لا يجوز تعديل هذا الفصل":
http://www.legislation.tn/sites/default/files/constitution/constitution.pdf
- الفصل الثالث: «الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات يمارسها بواسطة ممثليه المنتخبين أو عبر الاستفتاء».

12 نذكر هنا بأنّ راشد الغنوشي رئيس حركة النهضة يعتبر أبا الأعلى المودودي، مؤسّس الجماعة الإسلاميّة في باكستان ومرجع مختلف الحركات الإسلاميّة الإخوانيّة منها والسلفيّة والجهاديّة، رائد فقهاء القانون الدستوري الإسلامي المعاصر، يقول: "لقد كان أبو الأعلى المودودي رائد فقهاء القانون الدستوري الإسلامي المعاصر.» **الحريّات العامّة في الدولة الإسلاميّة**، نفسه، ص 48

ما رآه التونسيّون من حركة النهضة أنّ ولاءها وإخلاصها كان لغير الشعب الذي انتخبها مرّتين الأولى سنة 2011 والثانية سنة 2014، ولكن لم تكن لها خيارات اقتصاديّة واجتماعيّة بديلة خلافا لما أوهمت به الناخبين.[13]

فعلى الرغم من أنّ انتخابات 23 أكتوبر 2011 كانت تأسيسيّة الغاية منها كتابة دستور جديد لتونس في سنة واحدة لا غير كما نصّ على ذلك الأمر الانتخابي؛ فقد تقدّمت حركة النهضة للشعب التونسي ببرنامج انتخابي اقتصادي واجتماعي للحكم مدّة طويلة، ممّا يضمر نيّتها في الاستمرار في الحكم لو فازت والاستيلاء عليه، وهو ما حصل فعلا.

ووعد برنامج النهضة الانتخابي بحلّ مشكلة البطالة، التي كانت قد أسقطت نظام بن علي، وبتحقيق التنمية والتوازن الإيجابي بين الجهات والتمييز الإيجابي لصالح الجهات والفئات غير المحظوظة.[14] وكان البرنامج الانتخابي للحركة صريحا في هذه الوعود، إضافة إلى كونها مبادئ قارّة في النظام الأساسي للحركة.

وقد صدر البرنامج الانتخابي لحركة النهضة في انتخابات 23 أكتوبر 2011 تحت شعار «برنامج حركة النهضة من أجل تونس الحريّة والعدالة والتنمية». ويرسم أهدافا عامّة للمنوال التنموي المقترح تتمثّل في: «العدالة الاجتماعيّة، التشغيل، التوزان الجهوي، الأمن الغذائي، التوازنات الماليّة». ووعد البرنامج بانحسار عجز الميزان التجاري والتضخّم المالي، وبإجبار نسبة البطالة الكبيرة على التقهقر عبر إحداث 588 ألف موطن شغل وبارتفاع صاروخي في معدّل النموّ إلى حدود 7%.

13 http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-2011

14 «على المستوى الاقتصادي لم تبدع الأحزاب الإسلاميّة الحاكمة حلولا إسلاميّة بديلة، إنّما انخرطت بصفة أو بأخرى في المنظومة الاقتصاديّة الليبراليّة الموروثة، وإن ببعض التعديلات الطفيفة استنّتها بشكل محتشم ممّا سمّي بـ«الماليّة الإسلاميّة» التي لا تعارض في جوهرها آليّات الاقتصاد الليبرالي.» نوفل سعيّد، **الدستور وإشكاليّة تطبيق الشريعة والدولة المدنيّة بمرجعيّة إسلاميّة**، مقال منشور بموقع مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 27 ديسمبر 2017:

https//:www.mominoun.com/articles%/D8%A7%D984%%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D988%%D8%B1%-D988%%D8%A5%D8%B4%D983%%D8%A7%D984%%D98%A%D8%A9%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D98%A%D9%-82%D8%A7%D984%%D8%B4%D8%B1%D98%A%D8%B9%D8%A9%-D988%%D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D984%%D8%A9%D8%A7%D984%%D985%%D8%AF%D986%%D98%A%D8%A9%-D8%A8%D985%%D8%B1%D8%AC%D8%B9%D98%A%D8%A9%-D8%A5%D8%B3%D984%%D8%A7%D985%%D98%A%D8%A9902-

وكان هذا البرنامج مدعّما بتوظيف كاسح للدين[15] سواء في الخطاب السياسي أو الدعائي الانتخابي للحركة أو في الخطب المسجديّة المنحازة لها المتهجّمة بقوّة وعنف على خصومها ومنافسيها. وعلى أساس هذا البرنامج الذي يعدّ بمثابة العقد (contrat) بين الناخب والمترشّح النهضوي، منح الشعب التونسي ثقته للمترشّحين في قائماتها الانتخابيّة ومكّنها من أغلبيّة المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي، ومن التربّع، بالتالي، على حكم تونس، فأسّست حكم الترويكا.[16]

لكنّ النهضة أخلّت بالعقد الذي أبرمته مع الشعب التونسي، لا لأنّها حاولت ولم تنجح، بل لأنّها كانت تضمر مشروعا آخر غير خدمة ناخبيها، إذ كانت تظهر غير ما تبطن وترسّخت عنها لدى شريحة واسعة من الرأي العام صفة ازدواجيّة الخطاب. وتبيّن أنّها كانت تودّ الحصول على ثقة الشعب لتحقيق أهداف أخرى لم يتضمّنها البرنامج الانتخابي/ العقد الذي أبرمته مع الشعب التونسي.

فمنذ 13 نونبر 2011، بدأت متاعب الشعب التونسي مع مشروع الحكم الإسلامي لحركة النهضة. ومنذ ذلك التاريخ بدأ النضال التونسي السلمي المدني المرير للتصدّي لهذا المشروع. 13 نونبر هو اليوم الذي خطب فيه حمّادي الجبالي الأمين العام لحركة النهضة وأوّل رئيس حكومة تونسيّة منتخبة بعد ثورة الحريّة والكرامة في فضاء عام بين جمهور نهضوي كان يرفع صوته من حين لآخر بالتكبير والحمد، معلنا أنّ فوز النهضة الانتخابي الأغلبي في انتخابات 23 أكتوبر 2011 هو «إشارات ربّانيّة لتحقيق الخلافة السادسة

15 تقول الفقرة الأولى من الفصل السادس من الدستور التونسي: "الدولة راعية للدين، كافلة لحريّة المعتقد والضمير وممارسة الشعائر الدينيّة، ضامنة لحياد المساجد ودور العبادة عن التوظيف الحزبي."

- ويقول الفصل الثالث من مرسوم الأحزاب: "تحترم الأحزاب السياسية في نظامها الأساسي وفي نشاطها وتمويلها مبادئ الجمهورية وعلويّة القانون والديمقراطيّة والتعدّديّة والتداول السلمي على السلطة والشفافيّة والمساواة وحياد الإدارة ودور العبادة والمرافق العامة واستقلال القضاء وحقوق الإنسان كما ضبطت بالاتفاقيّات الدوليّة التي صادقت عليها الجمهوريّة التونسيّة.

- وكذلك الفصل الرابع: يحجّر على الأحزاب السياسيّة أن تعتمد في نظامها الأساسي أو في بياناتها أو في برامجها أو في نشاطها الدعوة إلى العنف والكراهية والتعصّب والتمييز على أسس دينيّة أو فئويّة أو جنسيّة أو جهويّة.

http://www.legislation.tn/fr/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-87-du-24-09-2011-jort-2011-074__2011074000872

16 الترويكا (Troïka) هي كلمة روسيّة الأصل مؤسّسة على الرقم: ثلاثة، وهي تعني العربة التي تقودها ثلاثة خيول. الترويكا مصطلح سياسي بدأ يروج في تونس عقب انتخابات 23 أكتوبر/ تشرين الأوّل 2011 التأسيسيّة، وهو يعني اتّفاق ثلاثة أحزاب فائزة بأغلبيّة معيّنة من المقاعد في المجلس الوطني التأسيسي على تشكيل حكم ثلاثيّ الرئاسات يكفل اقتسام السلطة بينها بما يضمن فارق المقاعد بينها حسب ترتيب نتائج الانتخابات. فحركة النهضة الفائزة في المرتبة الأولى (89 نائبا) تتولّى رئاسة الحكومة والمؤتمر من أجل الجمهوريّة بعدها (29 نائبا) له رئاسة الجمهوريّة والتكتّل من أجل العمل والحريّات ثالث الثلاثة (20 نائبا) نصيبه رئاسة المجلس الوطني التأسيسي. راجع مقالنا: مصطفى القلعي، **تجربة حكم الترويكا في تونس**، المنشور في موقع الأوان بتاريخ 7 يوليو 2014:

https://www.alawan.org/2014/07/07/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-2/

إن شاء الله»[17] خلافا لشعارات الثورة ومطالبها في الحريّة والكرامة والتشغيل والتقدّم والعدالة الاجتماعيّة والتنمويّة والأمن.

ومن أدوات تحقيق النهضة الأهداف الأخرى غير التي حملها العقد المكتوب المتمثّل في برنامجها الانتخابي توظيفُ السلفيّة[18] أداة من أدوات التمكين[19] الذي هو «تحصيل القوّة اللازمة لتقويم المجتمعات وحملها على التحاكم إلى شريعة الله.»[20]

فَلَكَمْ كان صادما للتونسيّين الفيديو المسرّب لاجتماع سرّي جمع رئيس النهضة راشد الغنوشي، في أكتوبر 2012 زمن حكم الترويكا بقيادة النهضة، في مقرّ الحركة بقيادات سلفيّة متشدّدة[21] حين كانت السلفيّة تتطاول على التونسيّين، وتستولي على الفضاء العام، فتنصب الخيام الدعويّة في المدن والقرى والأحياء والشوارع والساحات وأمام المعاهد والكليّات والأسواق! وكانت تنظّم هذه الخيام حركات وجمعيّات سلفيّة تتولّى الدعوة إلى الجهاد وتجنيد الشباب التونسي الذكور منهم للقتال المسلّح في الخارج وفي الداخل أيضا، والإناث لما عرف وقتها بجهاد النكاح.

هذا الفيديو يتعلّق باجتماع حركي غير معلن بين رئيس الحزب الحاكم، وبين أطراف سلفيّة متسلّطة على الشعب، ولم تحضره أطراف أخرى نظرا لطبيعة ما دار فيه من مواضيع ذات اهتمام مشترك بين هذين الفصيلين من الإسلام السياسي، ولا تهمّ الشعب التونسي، بل تعدّ غادرة به. فهو مسرّب ومن سرّبه لا يمكن أن يكون إلاّ الغنوشي أو أحد ضيوفه السلفيّين.

وإذا كان التحليل، باعتبار ظروف تلك الفترة، لا يقول بمصلحة الغنوشي عند الشعب في نشر الفيديو؛ لأنّه يتعارض مع مسؤوليّة حزبه في الحكم، لكنّ له مصلحة أخرى سنأتي إليها بعد حين تجعله يتغاضى عن عمليّة التسريب، فإنّ حلفاءه وأصفياءه السلفيّين هم من نشروه؛ لأنّه يمدّهم بمشروعيّة لأفعالهم التي يعدّها

---

17 انظر الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=pP0OL5iRZNg

18 سبق أن تكلّم الغنوشي متحدّثا عن السلفيّين في فترة المدّ السلفي العنفي نفسها. وفي الوقت الذي كان فيه الخوف يعمّ التونسيّين من هذه الظاهرة التي غزت الفضاء العام، وكانت فيه القوى المدنيّة تجمع قواها وتنسّق جهودها للتصدّي لهذا الخطر، يخذل الغنوشي هذه القوى الوطنيّة ويعلن انحيازه الصريح لهؤلاء المتطرّفين المتعجّلين في تغيير نمط المجتمع التونسي وأسلمته، باعتبارهم يرونه كافرا جاهلا. قال الغنوشي قولا مأثورا عند التونسيّين: «تقديرنا أنّ معظم السلفيّين هم يبشّرون بثقافة ولا يهدّدون الأمن»، وكان الغنوشي مع الترخيص لحزب التحرير السلفي الرافض للدولة المدنيّة وللجمهوريّة والرافع لشعار الخلافة. https://www.youtube.com/watch?v=sVJluw22Mvs

19 «لو تحدّثنا عن الأصوليّة الإسلاميّة الحركيّة نستطيع القول بأنّها تقف على دعامتين أو ركيزتين رئيستين: الحاكميّة والتمكين.» راجي يوسف، **قراءة في مفهوم الحاكميّة عند سيّد قطب**، موقع إضاءات، 29/08/ 2016: https://www.ida2at.com/read-the-concept-of-governance-when-sayed-qutb/

20 راجي يوسف، **قراءة في مفهوم الحاكميّة عند سيّد قطب**، نفسه.

21 https://www.youtube.com/watch?v=A_l22BzptD8

الشعب التونسي وقوانينه ومنظّماته ومجتمعه المدني ونخبه أفعالا معادية. فيستغلّونه للاستقواء على الشعب ولشحن مجنّديهم وأتباعهم، باعتبار أنّ ممثّل الدولة ورئيسها الفعلي معهم.[22]

بينما مصلحة راشد الغنوشي التي أشرنا إليها أعلاه، والتي ليست مع الشعب التونسي، بل مع السلفيّين والمتشدّدين والجهاديّين، تتمثّل في جهتين؛ الأولى كونه يبرّر موقفه عندهم من قبول حركته مبدأ عدم إدراج الشريعة مصدرا رئيسا في التشريع، وهي النقطة الأولى التي أثارها ضيوف الغنوشي السلفيّون معه في هذا الاجتماع؛ فقد جاءوه محتجّين منددّين؛ لأنّ النهضة لمّا فازت بانتخابات 23 أكتوبر 2011 التأسيسيّة بأغلبيّة المقاعد في المجلس التأسيسي، شرعت في الإعداد لما بات يعرف في الأدبيّات السياسيّة في تونس بدستور 1 يونيو2012 الذي يقوم على اعتبار الشريعة المصدر الأوّل والأساسي للتشريع، ولكنّها تراجعت بعد ذلك بسبب المعارضة الشديدة التي لقيتها من الأحزاب التقدّميّة والمنظّمات الاجتماعيّة والحقوقيّة والجمعيّات المدنيّة، والتي تبلورت في الحركة الاحتجاجيّة العارمة التي اصطلح على تسميتها بـ «اعتصام الرحيل».[23]

الجهة الثانية مرتبطة بالأولى، إذ يتيح له نشر هذا الفيديو تلطيف غلواء المواقف السلفيّة منه ومن حركته، إذ اعتبروها مازالت بعيدة عن الدين، ومازالت متردّدة في فرض المشروع الإسلامي في تونس، فيفسّر لهم الفيديو، بعد نشره بينهم، خطّته المتمثّلة في اتباع سياسة المراحل في ضرورة الحفاظ على المكاسب و«إحكام الغلق عليها في خزانة مصفّحة»، كما يقول الغنوشي في الفيديو؛ فالعمل على حصد بقيّة المكاسب، حتى يستتبّ له أمر التغلغل في الدولة والسيطرة على المجتمع عبر إنشاء الجمعيّات وفتح البلد أمام الدعاة الأجانب، وتنظيم الخيام الدعويّة واستغلال المساجد وإنشاء الروضات القرآنيّة.[24]

هذا الفيديو الذي يحرّض فيه الغنوشي على مؤسّسات الدولة، حيث يقول بالحرف: «إنّ الجيش غير مضمون والشرطة غير مضمونة، وإنّ الإدارة والإعلام بيد العلمانيّين وليس أمام الإسلاميّين إلاّ وزارة

22 كثيرا ما كان الغنوشي يردّد متباهيا متفاخرا كونه هو الحاكم الفعلي لتونس، ولاسيما في الاجتماعات الحزبيّة بمريديه وأتباع حزبه النهضويّين، وخاصّة بعد استقالة حكومة الترويكا برئاسة النهضوي علي العريض مطلع 2014 وما تركته من انطباع لدى الأتباع بكون حركتهم انهزمت وأطردت من الحكم.

23 انتصبت خيمة اعتصام الرحيل بساحة باردو أمام قبّة المجلس التأسيسي يوم جنازة الشهيد محمد براهمي الأمين العام لحزب التيّار الشعبي وعضو مجلس أمناء الجبهة الشعبيّة في 27 يوليو 2013 بعد مواجهات عنيفة مع قوّات ضخمة من البوليس كانت تنفّذ تعليمات حكومة الترويكا برئاسة علي العريض بمنع نصب خيمة الاعتصام، وقد كان المحتجّون ينتمون أساسا إلى شباب الجبهة الشعبيّة. وقد رجّح كفّتهم انضمام نوّاب المعارضة لهم، وإعلانهم تعليق عضويّتهم في المجلس التأسيسي، ممّا دعا مصطفى بن جعفر رئيس المجلس التأسيسي إلى تعليق أشغال المجلس، حينها عرفت النهضة أنّها فشلت في خطّتها وأعلنت قبولها المشاركة في الحوار الوطني الذي كانت تتولّى تسييره المنظّمات الأربع الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة والهيئة الوطنيّة للمحامين والرابطة التونسيّة للدفاع عن حقوق الإنسان. والمنظّمات الأربع فازت بجائزة نوبل للسلام سنة 2015 لنجاحها في تجاوز الأزمة السياسيّة الحادّة وضمان انتقال سلمي للسلطة بعد قبول النهضة باستقالة حكومة علي العريض وتعويضها بحكومة مستقلّة.

24 انظر فيديو الاجتماع الحركي السرّي للغنوشي مع السلفيّين في الإحالة رقم 17

الشؤون الدينيّة والمساجد والخيمات الدعويّة»، ينسف نسفا النقطة الثالثة من أهداف الحركة التي تضمّنها نظامها الأساسي، والتي تنصّ على «تكريس مبدإ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطيّة، المدنيّة، العادلة والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آليّاته لأداء دوره الكامل في الإسهام في التنمية الشاملة.»[25]

في هذا الاجتماع اعتبر الغنوشي أنّ انتخاب النهضة هو تعبير من الشعب عن الرغبة في العودة إلى الإسلام. وهذا الكلام يؤكّد تبنّي النهضة لتنظيرات سيّد قطب التي تعتبر كلّ المجتمعات القائمة اليوم جاهليّة وجب فتحها باللين (الانتخابات كما في مثال الحال) أو بالجهاد، وهو بالتالي، يرى نفسه وحزبه، الممثّل الشرعي للإرادة الإلهيّة التي ستقيم حكم الله؛ أي الحاكميّة. وهكذا يلبّس الغنوشي الإرادة الشعبيّة البشريّة المدنيّة الظرفيّة التي يمكن أن تتبدّل في مناسبة انتخابيّة أخرى بالإرادة الإلهيّة الدائمة الأزليّة التي لا تتبدّل. وقد كان في هذا أكثر أصوليّة وتطرّفا من السلفيّين الذين أمامه والمعتبرين أصوليّين متشدّدين!

وكثيرا ما يشتغل النهضويّون والإسلاميّون عموما، على هذا اللبس المتعمّد المقصود بين الديني والدنيوي/ المدني والشريعي[26] مستغلّين السذاجة السياسيّة لجمهور المتلقّين والأتباع ولضمور ثقافتهم المعاصرة.[27] من هذا اللبس المتعمّد ينبثق منطق التكفير عندهم. فإن لم تستعمله القيادات النهضويّة جهرا بسبب الخوف من التشهير الإعلامي والسياسي والتتبّع القضائي، فإنّها، وفي إطار تبادل الأدوار، ترخي الحبل لأئمة الحركة الموالين لها في المساجد ولصفحاتها على شبكات التواصل الاجتماعي لتولّي مهمّة زرع هذا المنطق التيمي.[28]

---

25 النظام الأساسي لحركة النهضة:

http//:www.ennahdha.tn%/D8%A7%D984%%D986%%D8%B8%D8%A7%D985%%D8%A7%D984%%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D98%A%-D8%A8%D8%B9%D8%AF%-D8%AA%D986%%D982%%D98%A%D8%AD%D9%-87%D985%%D9%-86%D8%A7%D984%%D985%%D8%A4%D8%AA%D985%%D8%B1%D8%A7%D984%%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1

26 نسبة إلى الشريعة.

27 تكتيك اللعب على ضمور ثقافة الجمهور والأتباع عند إخوان تونس النهضويّين يشبه تكتيك الإخوان في مصر، نقرأ ما قاله الباحث عماد عبد اللطيف عن الوضع المصري: «عادة ما تُبنى الحجّة الأساسيّة في خطاب الدعاية الانتخابيّة للإسلاميّن على دعوى «نصر الإسلام» «تطبيق الشريعة» وتحقيق «المشروع الإسلامي»؛ وهي حجّة لا تتطلب – من وجهة نظر أصحابها - إثباتا خارجيّا، كما أنّها تكتسب قوّتها من كونها محصّنة ضدّ المناقشة النقديّة في رأيهم. فانتقاد الدعوى أو رفضها يتمّ التعامل معه من منطلق ديني لا سياسي، حيث يفتح الباب أمام وصف الشخص المنتقد أو الرافض للحجّة أو لمن يدّعون تمثيلها بأنّه «معاد للدين» أو «كاره للشريعة»، أو «آثم» أو غيرها من التعبيرات التي شاع استخدامها في إطار الحملات الانتخابيّة للأحزاب الدينيّة في مصر بعد الثورة. فعلى سبيل المثال، تداولت المواقع الإلكترونيّة عشرات العبارات لمشايخ وفقهاء الفضائيّات تؤثم من يصوّت لغير الإسلاميّين. وغالبا ما وضعت للأحزاب «ذات المرجعيّة الإسلاميّة»، مثل هذه التعليقات في صدر صفحاتها كما هو الحال في عبارة «انتخاب مرشّح لا يتبنّى الشريعة إثم كبير ومعصية لله تعالى» التي قالها الشيخ محمد حسّان الوجه الأبرز من وجوه مشايخ السلفيّين ووضعها موقع «إخوان أون لاين» في صدر موقعه أثناء الانتخابات الرئاسيّة.» انظر عماد عبد اللطيف، **بلاغة الحريّة: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة**، دار التنوير، بيروت/ القاهرة، تونس، ط1، 2012

28 نسبة إلى ابن تيميّة

لا ترى حركة النهضة في السيادة الوطنيّة (souveraineté nationale)[29] إذن، إلاّ طريقا للحاكميّة، إذ تعتبر الحركة نفسها صاحبة الحقّ في حكم تونس[30]، وهي لا تخرج في ذلك عن الفهم الحدّي العنفي الاستيلائي التكفيري للحاكميّة كما حدّده سيّد قطب.[31] ومن الواضح أنّ النهضة لم تكن تتحرّك خارج تنظيرات رئيسها راشد الغنوشي التي يتماهى فيها مع الأفكار التكفيريّة المتطرّفة لسيّد قطب.

يقول الغنوشي: «لئن كانت إقامة الحكم الإسلامي الهدف القريب أو البعيد لكلّ جماعة إسلاميّة إنفاذا لأمر الله وتحقيقا لمصالح العباد، فإنّ الشريعة تضع أمام المسلم، فردا وجماعات، إذا تعذّر ذلك الهدف، إمكانات بديلة لمعالجة الحالات الاستثنائيّة، كالتحالف مع جماعات غير إسلاميّة من أجل إقامة حكم تعدّدي تكون السلطة فيه للحزب الفائز بالأغلبيّة، أو كالتحالف من أجل دفع عدوّ خارجي – أو دكتاتور- شرط أن لا يتضمّن ذلك التحالف التزاما يضرّ برسالة الإسلام، أو يغلّ يد الدعاة على الصدع بالحقّ والسعي إلى إقامة حكم الإسلام ولو بعد حين، وكلّ ذلك تأسيسا على قاعدة الموازنة بين المصالح والمفاسد، وما لا يتمّ الواجب إلاّ به فهو واجب، والنظر في المآلات، ومبدأ الضرورة، وغيرها»[32]

كما أنّ هذا الفيديو، محلّ الدراسة في هذا الفصل، والذي بدا فيه الغنوشي منسجما تماما مع السلفيّين يوجّههم لطرائق العمل والسيطرة على المجتمع، كفيل بدحض الخطاب التمايزي بين النهضة «الديمقراطيّة»، وبين الأطراف المتشدّدة التي تُنسب ظلما إلى الإسلام بعبارة الغنوشي أثناء خطابه بمناسبة افتتاح المؤتمر العاشر لحركته في مايو 2016. يقول: «النهضة حزب ديمقراطي وطني مسلم متفرّغ للعمل السياسي بمرجعيّة وطنيّة تنهل من قيم الإسلام ملتزمة بمقتضيات الدستور وروح العصر مكرّسين بذلك التمايز

29 «souveraineté nationale: principe selon lequel la souveraineté appartient au peuple tout entier qui forme la n - tion.» https://www.universalis.fr/dictionnaire/souverainete/

30 «إنّ حركات الإسلام السياسي كافة نشأت بشكل أساسي على مبدإ الحاكميّة، بحجّة الاحتكام إلى الله وتطبيق شرعه، لكنّ الأمر كالعادة لم يخرج عن كونه مطالبة بأن يكون الاحتكام إلى من يعتقدون أنّهم أصحاب الحقّ في تفسير كتاب الله وتشريعه؛ ممّا يمنحهم بالتالي الحقّ الحصري في تمثيل الإرادة الإلهيّة على الأرض ككلّ الأنظمة الكهنوتيّة التي عانت منها البشريّة على مرّ تاريخها.» نادر رزق، **الحاكميّة كلمة حقّ أريد بها باطل**، موقع حفريّات، 28- 05- 2018:

https://www.hafryat.com/ar/blog/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D9%83%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D9%83%D9%84%D9%85%D8%A9-%D8%AD%D9%82-%D8%A3%D8%B1%D9%8A%D8%AF-%D8%A8%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D8%B7%D9%84

31 يقول: «إنّ هناك دارا واحدة هي دار الإسلام، تلك التي تقوم فيها الدولة المسلمة فتهيمن عليها شريعة الله وتقام فيها حدوده، ويتولّى المسلمون فيها بعضهم بعضا. وما عداها، فهو دار حرب علاقة المسلم بها، إمّا القتال وإمّا المهادنة على عهد أمان.» سيّد قطب، **معالم في الطريق**، دار الشروق، الطبعة الشرعيّة السادسة، بيروت/ القاهرة، 1979، ص 137

32 الشيخ راشد الغنوشي، **الحريّات العامّة في الدولة الإسلاميّة**، نفسه، ص 364

الواضح والقاطع بين المسلمين الديمقراطيّين الذين هم نحن، وبين تيّارات التشدّد والعنف التي تنسب نفسها ظلما وجورا للإسلام».[33]

بهذا المعنى، نفهم أنّ التحالفات الثلاثة التي أقامتها حركة النهضة في الحكم، سواء مع الحزبين العلمانيّين «التكتّل الديمقراطي من أجل العمل والحريّات» و«المؤتمر من أجل الجمهوريّة» لتأسيس حكم الترويكا بعد انتخابات 2011، أو مع الحزب العلماني «نداء تونس» الفائز أوّلا في انتخابات 2014، أو مع رئيس الحكومة يوسف الشاهد المتروك من حزبه ورئيسه ومع حزب «مشروع تونس» المنشقّ عن حزب النداء وحزب «المبادرة» التجمّعي أثناء التعديل الحكومي في نونبر 2018، تدخل جميعها في إطار إمكانات بديلة وضعتها الشريعة بين أيدي إسلاميّي النهضة بعد امتناع إقامة الحكم الإسلامي الآن (2019) في تونس تأسيسا على قاعدة «الموازنة بين المصالح والمفاسد»، كما قال الغنوشي، وهي تحالفات لا تخرج عن كونها تنويعات على أساليب التمكين.

إنّ هذا الفيديو وحده كفيل بتأكيد توظيف النهضة للمساجد في مخالفة لمرسوم الأحزاب[34] لسنة 2011 وللفصل السادس من دستور الجمهوريّة الثانية[35] فيما بعد، وهو يفنّد تأكيد الغنوشي على ضرورة تحييد المساجد بقوله: «إنّنا حريصون على النأي بالدين عن المعارك السياسيّة، وندعو إلى التحييد الكامل للمساجد عن خصومات السياسة وعن التوظيف الحزبي.»[36] ويثبت تخطيط النهضة لإقامة حكم إسلامي في تونس أو نيّتها في ذلك على الأقلّ «بوصفها مجسّدة في ذاتها وتكوينها إطارا لحاكميّة الله؛ أي إنّ في داخلها الحركي يكمن «الخلاص» فهي دون غيرها «مدينة الله» والآخرون «مدن الشيطان.»[37] هذا التصوّر الذي يصل حركة النهضة بالأصوليّة المتشدّدة جسّدته مداخلة الحرابة الشهيرة لرئيسها السابق والنائب عنها في المجلس التأسيسي الصادق شورو (1952-...) أواخر يناير 2012 التي طالب فيها بصلب المحتجّين وتقطيع أيديهم وأرجلهم من خلاف ونفيهم مستشهدا بالآية 33 من سورة المائدة.[38]

---

33 كلمة راشد الغنوشي في المؤتمر العاشر لحركة النهضة:

https://www.youtube.com/watch?v=JM_v-6XTDi8

34 وهو مرسوم رئاسي عدد 87 لسنة 2011 مؤرّخ في 24 ديسمبر 2011 يتعلّق بتنظيم الأحزاب السياسيّة، وقد صدر المرسوم بعد مصادقة مجلس الوزراء في حكومة الترويكا بقيادة حركة النهضة وبرئاسة حمادي الجبالي الأمين العام للحركة وقتها. انظر الرابط في الإحالة رقم 12

35 النقطة الأولى من الفصل السادس من الدستور التونسي، نفسه.

36 كلمة راشد الغنوشي في المؤتمر العاشر للحركة، الفيديو نفسه.

37 أبو القاسم حاج حمد، **الحاكميّة**، دار الساقي، بيروت، ط1، 2010، ص 39

38 **(إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ.)**

هذا رابط المداخلة على المكتبة الرقميّة يوتيوب: https://www.youtube.com/watch?v=4r0BzSHioc4

3. من الحكم المدني إلى الحاكميّة:

نستحضر ههنا كلام الغنوشي، وهو يجهد نفسه لإقناع جمهور النهضويّين سنة 2014 بأنّ النهضة هي من يحكم تونس، وذلك بعد استقالة حكومة الترويكا برئاسة علي العريض تنفيذا لخارطة الطريق التي وضعها الحوار الوطني بقيادة الرباعي الراعي للحوار الوطني، قائلا: «النهضة خرجت من الحكومة ولم تخرج من الحكم». ونستحضر أيضا كلامه أثناء المؤتمر العاشر الأخير لحركة النهضة عن كون «النهضة حزب حكم».

الشاهد الأوّل للغنوشي لا يمكن فهمه إلاّ بالاستعانة بمفهوم الاحتطاب الحكومي الذي سنراه في العنصر الثالث من هذا البحث المعنون بـ «الاحتطاب الحكومي والتمكين». وعليه، سنرجئ تأجيل النظر في هذا الشاهد إلى حين بلوغ العنصر المقصود. أمّا الشاهد الثاني، فسنستدعي لمناقشته الفصل الثالث من مرسوم الأحزاب في تونس الذي يقول: «تحترم الأحزاب السياسيّة في نظامها الأساسي وفي نشاطها وتمويلها مبادئ الجمهوريّة وعلويّة القانون والديمقراطيّة والتعدّديّة والتداول السلمي على السلطة والشفافيّة والمساواة وحياد الإدارة ودور العبادة والمرافق العامّة واستقلال القضاء وحقوق الإنسان كما ضبطت بالاتفاقيّات الدوليّة التي صادقت عليها الجمهوريّة التونسيّة.»[39]

إنّ كلام الغنوشي عن حركته، باعتبارها «حزب حكم» ورد في سياق زهو واستقواء، وهو لا يخرج عن الخلفيّات الحاكميّة التي تحرّك فكر الغنوشي، وتقوم عليها إيديولوجيا النهضة؛ فكلامه يتعارض كليّا مع ما حدّده مرسوم الأحزاب من كون بعثها الغاية منه ترسيخ التعدّديّة والتداول السلمي على السلطة؛ ومعنى أن يكون حزب مّا «حزب حكم» يعني أنّه لا يرى نفسه خارج دائرة الحكم، ولا يقبل أن يكون كذلك خلافا للممارسة الديمقراطيّة المدنيّة السليمة.

بهذا التحليل، يمكن أن نفهم تشبّث حركة النهضة بالحكم في تونس منذ انتخابات 23 أكتوبر 2011 وحرصها على ضمان التواجد فيه سواء على رأسه، كما كان الشأن سنتي 2012 و2013 أثناء حكم الترويكا بقيادتها، أو على ضفافه مهما كان حجم تمثيلها فيه ضعيفا، كما حدث في حكومة حبيب الصيد الأولى (6 فبراير 2015 - 5 يناير 2016) بعد انتخابات 2014 بوزير وثلاثة كتّاب دولة من جملة 41 عضوا، رغم أنّها الكتلة الثانية في مجلس نوّاب الشعب بـ 69 نائبا من جملة 217، بينما لم تكن ممثّلة في حكومة حبيب الصيد الثانية (12 يناير 2016 - 27 غشت 2016) إلاّ بوزير واحد من جملة 31 عضوا.

39 انظر رابط المرسوم في الإحالة رقم 11

وهو ما يفسّر أيضا الفزع الكبير لقادة النهضة وتصريحاتهم الإعلاميّة المضطربة، وهم يكرّرون في كلّ أزمة سياسيّة تحذيرهم في نبرة تصعيديّة من مغبّة التفكير في إخراج النهضة من الحكم، مثلما حدث في أزمة 2018، والتي رفضت خلالها مكوّنات أساسيّة في اتفاق قرطاج تجديد الثقة في حكومة يوسف الشاهد على رأسها حزب نداء تونس الحاكم ومنظّمة الشغّالين الاتحاد العام التونسي للشغل ومنظّمة الأعراف اتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليديّة والاتحاد الوطني للمرأة التونسيّة، بينما تمسّكت حركة النهضة برئيس الحكومة خلافا لإرادة رئيس الجمهوريّة الباجي قايد السبسي والأطراف التي ذكرناها والمعارضة أيضا.

كما أنّ هذه العبارة تفسّر تكتيكات النهضة المرتبطة بالتمكين في الحكم. فلقد تسبّبت النهضة بخروجها عن التوافق في تعميق الأزمة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في تونس، وفي خلق وضع أشول غريب مخالف للدستور في تونس يتمثّل في مقاطعة حزب نداء تونس الحاكم للجلسة العامة للتصويت على التعديل الحكومي في مجلس نوّاب الشعب يوم 12 نونبر 2018، بل إنّه أعلن خروجه من الحكومة واتخذ موقع المعارض لها في مخالفة للدستور وللنظام الداخلي لمجلس نوّاب الشعب الذي يحدّد لكلّ كتلة برلمانيّة أحد موقعين، إمّا حاكمة أو معارضة. كما أنّ ذلك لم يتمّ طبقا لإرادة الشعب التي لا تجسّدها إلاّ صناديق الاقتراع وضربت مبدأ «الوحدة الوطنيّة» الذي أقيمت على أساسه حكومة الشاهد بعد المخاضات العسيرة لاتفاق قرطاج.

ولم يتأخّر الغنوشي طويلا قبل التكلّم أمام كتلة حزبه البرلمانيّة في مقرّها تحت قبّة مجلس نوّاب الشعب يوم 17 نونبر 2018 ليزيد من تعفين هذا الواقع دافعا سكّين الفتنة بعمق في الجرح السياسي التونسي النازف. فتكلّم بزهو وازدهاء مرّة أخرى، إثر التصويت على التعديل الحكومي ليقول: «إنّ حزبه كان سنة 2014 الثاني، ولكنّه اليوم ليس فقط الأوّل، بل الحزب الرئيسي في البلد، وأنّه تصدّى للوزراء الفاسدين وأطردهم من الحكومة بعد أن رفع الفيتو في وجوههم.»[40]

وهو ما أوحى بأنّه هو من تحكّم في الحكومة، وأنّها صارت حكومة النهضة لا حكومة «الوحدة الوطنيّة» بقيادة حزب نداء تونس طبقا لنتائج انتخابات 2014 ولاتفاق قرطاج الموقّع يوم 13 يوليو 2016. كما أنّ ذلك يدلّ على أنّ من قام بالتعديل الحكومي هي النهضة لا رئيس الحكومة كما ينصّ على ذلك الدستور، وهو ما شوّش على صورة رئيس الحكومة وهمّش مكانته ومنزلته، باعتباره رأس السلطة التنفيذيّة بصلاحيّات دستوريّة وقانونيّة واسعة، رئيس الحكومة الذي استقوى بالنهضة على حزبه الأمّ نداء تونس وعلى رئيس

40 انظر الفيديو: https://www.youtube.com/watch?v=gmaWTPUFaV4

الجمهوريّة الذي كان وراء تعيينه في المنصب الأوّل في السلطة التنفيذيّة. هذا فضلا عن أنّ كلام الغنوشي المشار إليه إثر التعديل الحكومي الأخير دفع لفيفا من الوزراء المعفيّين في التعديل الحكومي على غرار وزير العدل والداخليّة بالنيابة غازي الجريبي بمقاضاة الغنوشي بتهمة الثلب.

وليست الحاكميّة إلاّ هذا؛ أي الاستحواذ على السلطة خارج الأطر القانونيّة التي يكفلها الدستور ومرسوم الأحزاب اللذان يلحّان على التداول السلمي على السلطة، وعلى إنفاذ سيادة الشعب وإرادته عبر صناديق الاقتراع. وكلام الغنوشي يوم 17 نونبر في مقرّ كتلته البرلمانيّة تحت قبّة البرلمان يؤكّد أنّ النهضة تستولي على الحكومة، وأنّ مصير هذه الأخيرة ومصير رئيسها بيديها. وهذا ما يفسّر كلام الغنوشي بأنّ «النهضة حزب حكم» فهي تحكم أو تستولي على الحكم سواء فازت في الانتخابات أم لم تفز، وسواء كان حكمها امتثالا للدستور وللإرادة الشعبيّة أم لا، وهي تستغلّ طبعا التلاعب على الدستور والمداورة عليه وملاعبة بقيّة مكوّنات الطيف السياسي، إضافة إلى استغلال الطموحات السياسيّة الجارفة والاستجابة لإغراءات السلطة لدى بعض السياسيّين من خارج ملّتها. هكذا تُحوِّلُ النهضةُ الحكمَ المدنيَّ الشرعيَّ الممثّل للسيادة الشعبيّة في تونس إلى حاكميّة.

لقد استغلّت حركة النهضة الخلاف بين رئيس الجمهوريّة، وبين رئيس الحكومة لتغيّر بسرعة من تحالفاتها وتنقلب على اتفاق قرطاج وعلى ميثاق التوافق الأخلاقي الذي ربطته مع الباجي قايد السبسي منذ سنة 2013، عندما كان رئيسا لحزب نداء تونس أثناء الأزمة السياسيّة الطاحنة التي تحدّثنا عنها سابقا، والتي أدّت إلى استقالة حكومة الترويكا. واستمرّ نهج التوافق هذا بعد انتخابات 2014. وتجسّد في فرض قايد السبسي التحالف مع النهضة في الحكومة على حزبه وعلى ناخبيه وعلى الطيف المدني والديمقراطي الواسع في تونس، رغم أنّ قايد السبسي وحزب النداء أقاما هويّتهما السياسيّة وبرنامجهما الانتخابي في التشريعيّة والرئاسيّة على التصدّي لمشروع الحكم الإسلامي الذي تحمله حركة النهضة.

وهذا يعني أنّ النهضة لا تعنيها العهود الأخلاقيّة والمواثيق السياسيّة. وإنّما ما يحرّكها هو وفاؤها لإيديولوجيّتها الإخوانيّة الأصوليّة ولآبائها الروحيّين؛ فهي تستأنس بتعليمات المودودي في مجاراة الأحداث والمعطيات الطارئة والتسرّب الليّن في الحكم والمجتمع، حتى تستحكم وتتمكّن من أجل تنفيذ المشروع القطبي بإقامة حكم إسلامي على أنقاض المجتمع التونسي الجاهلي. ولم يكن أفضل لها من هذه الفرصة التي تتسم خلالها الساحة السياسيّة بما يسمّى العقوق السياسي الذي وسم علاقة رئيس الجمهوريّة برئيس الحكومة؛ فالأوّل منتخب مباشرة من الشعب والثاني معيّن، والأوّل هو من فرض الثاني على اتفاق قرطاج

الذي كانت الغاية منه إقالة حكومة حبيب الصيد بعد تقييم أدائها بالفاشل، وتعيين حكومة جديدة تتمتّع بحزام سياسي واجتماعي واسع يضمن لها شروط النجاح.

وعندما تكرّر الفشل الحكومي في تقييم المتوافقين الموقّعين على اتفاق قرطاج، وتوتّرت العلاقة بين الحكومة وشركائها الاجتماعيّين، وتهاوت كلّ المؤشّرات الاقتصاديّة إلى معدّلات تهدّد السلم الاجتماعيّة وسيادة تونس منذ تولّي الشاهد رئاسة الحكومة، اجتمع الموقّعون على اتفاق قرطاج من جديد، ووضعوا برنامجا للخروج من الأزمة يتكوّن من 64 نقطة اتفقوا على 63 منها، واختلفوا في الأخيرة المتعلّقة بهويّة من سينفّذ هذا البرنامج أهي الحكومة القائمة برئيسها يوسف الشاهد أم حكومة جديدة برئيس جديد، بل إنّ هذه النقطة الرابعة والستّين الأخيرة اتفقت عليها جميع الأطراف باستثناء حركة النهضة.

إنّ اعتبار الغنوشي حركة النهضة حزب حكم يتعارض تماما مع مبدإ «التعدّديّة والتداول السلمي على السلطة»، وهو ما ينسف قواعد التنافس النزيه على الحكم في إطار ديمقراطي محمي بالقانون لخدمة الشعب والحفاظ على الدولة. ويعني أيضا، أنّ النهضة ستوظّف كلّ الوسائل، مشروعة كانت أو غير مشروعة أخلاقيّة أو غير أخلاقيّة، لتظلّ في دائرة الحكم لا تغادره، وهو يدخل أيضا في إطار الحاكميّة وتكتيكات التمكين، إذ لو خرجت النهضة من الحكم لتمّت حتما مراجعة كلّ تعييناتها لأتباعها في مفاصل الدولة لإلغاء ما هو خارج القانون فيها، وما يضرب منها الحقّ الدستوري في تكافؤ الفرص. بهذا المعنى، فإنّ بقاءها في الحكم هو مسألة حياة أو موت بالنسبة إليها.

4. الاحتطاب الحكومي والتمكين:

من أساليب التمكين التي مارستها حركة النهضة ولازالت تمارسها للاستمرار في الحكم ما اصطلحنا على تسميته في هذا البحث بالاحتطاب الحكومي؛ والمقصود به زرع أكثر ما يمكن من النهضويّين على الهويّة في مختلف مفاصل الدولة والعمل على حصد أكثر ما يمكن من الحقائب والمناصب بمناسبة تشكيل أيّة حكومة أو إجراء أي تعديل حكومي كما حدث في التعديل الحكومي المصادق عليه في 12 نونبر 2018.

ههنا نعود إلى تحليل الشاهد الأوّل من كلام الغنوشي الذي تركناه في العنصر السابق، والذي قال فيه سنة 2014: «إنّ النهضة خرجت من الحكومة ولكنّها لم تخرج من الحكم»، وذلك بمناسبة استقالة حكومة الترويكا بقيادة النهضة وتعويضها بحكومة مستقلّة. إنّ هذا الكلام يعني أنّ النهضة، التي قضت في الحكم التأسيسي سنتين وثلاثة أشهر خلافا للميثاق الذي أمضت عليه مع كلّ الأحزاب سنة 2011 وخلافا للمرسوم المنظّم لانتخابات 23 أكتوبر 2011 اللذين يقضيان بأن تدوم أشغال المجلس الوطني التأسيسي سنة واحدة

فقط لا غير لكتابة دستور جديد لتونس لا لإقامة حكم دائم مستقرّ كما يشي بذلك البرنامج الانتخابي لحركة النهضة الذي تعرّضنا إليه سابقا، قد اطمأنّت إلى أنّ جهودها، التي بذلتها في الاحتطاب الحكومي لملء الفراغ الذي تركه حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي الذي كان حاكما في مؤسّسات الدولة وفي الإدارات العموميّة والمنشآت والمؤسّسات الوطنيّة والهيئات الديبلوماسيّة، قد أثمرت.

وعليه، فإنّ مغادرتها للحكومة ستحقّق لها جملة من الأهداف؛ أوّلها أن ترتدي تكتيكيّا لبوس الزهد في الحكم والانهمام بالسلم المدنيّ والحفاظ على الدولة، وهو لبوس تحتاج إليه لتتجنّب أيّ إقصاء خارجي، وثانيها أن تأمن جانب القضاء والأمن والإدارة بعد أن ملأتها بأعوانها والتابعين لها فتأمن الملاحقات القضائيّة والإداريّة، وثالثها أن تتخلّص من أعباء الحكومة وأن توفّر لنفسها الجهد والوقت للاستعداد لما هو أهمّ ألا وهو انتخابات 2014، وهي انتخابات من أجل الحكم لا انتخابات تأسيسيّة لكتابة دستور جديد كما كانت انتخابات 2011.

إنّ عمليّة الاحتطاب الحكومي تلك هي ما سيجعل ما وصفه الغنوشي في اجتماعه السرّي المسرّب مع السلفيّين المذكور آنفا بأنّه «غير مضمون ويقع بين أيدي العلمانيّين»؛ أي الإدارة ومؤسّسات الدولة. كما أنّ استقالة الحكومة لا تعني حلّ المجلس التأسيسي الذي تمتلك فيه النهضة الأغلبيّة، باعتباره السلطة الأساسيّة المنتخبة التي أشرفت على عمليّة تشكيل حكومة مهدي جمعة التي خلفت حكومة علي العريض، وباعتباره سلطة الرقابة على الحكومة المستقلّة الجديدة التي كانت حكومة انتخابيّة مهمّتها تهيئة الظروف الملائمة لإجراء انتخابات 2014 التشريعيّة والرئاسيّة.

تكتيك الاحتطاب الحكومي النهضوي أثبت نجاعته. ولذلك، واظبت على استعماله بشكل حثيث منوّعة في أساليبه وطرائق تنفيذه. من ذلك أساليب المساومة والمقايضة التي مارستها النهضة أثناء التعديل الحكومي لـ 12 نونبر 2018 حتى تقبل إعفاء وزيرها للصحّة عماد الحمامي. فقد قايضت ذلك مقابل الحصول على حقيبة وزاريّة صريحة أخرى هي حقيبة التشغيل والتكوين المهني التي منحت لامرأة لم تعمل من قبل هي سيّدة الونيسي، يعني عاطلة ستشغّل العاطلين! والحصول على أربع حقائب كاتب دولة جديدة إضافة إلى حقائب أخرى لوزراء من الرصيد الخلفي للنهضة، مثل وزير العدل كريم الجمّوسي الذي شغل سابقا خطّة رئيس ديوان النهضوي رياض بالطيّب وزير الاستثمار والتعاون الدولي في حكومة الترويكا الأولى برئاسة حمادي الجبالي.

تتمثّل هذه الجولة الجديدة من الاحتطاب الحكومي في أنّ عماد الحمامي وزير الصحّة النهضوي المعفى نجح في تمرير 140 تسمية في خطط وظيفيّة مختلفة في وزارة الصحّة مركزيّا وجهويّا. وصدرت هذه

التسميات في الرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة في اليوم نفسه الذي مرّرت فيه إلى الكتابة العامّة للحكومة التونسيّة، في حين يستغرق نشر الخطط الوظيفيّة في الرائد الرسمي في الحالات العاديّة أشهرا وأحيانا سنة أو سنتين. وتعاوُنُ الكاتبِ العام السابق للحكومة الهادي الماكني مع النهضة في عمليّة الاحتطاب الحكومي هذه لم يكن مجّانيا، إذ منحته النهضة الضوء الأخضر لتولّي حقيبة وزاريّة هي حقيبة الشؤون المحليّة والبيئة. وهذا صار تحليلا وجيها الآن، بعد ما أوردناه من كلام للغنوشي يوم 17 نونبر أمام نوّاب كتلته البرلمانيّة في مقرّها بمجلس نوّاب الشعب، والذي صرّح خلاله بأنّ النهضة تحكّمت في إدارة هذا التعديل الحكومي.[41]

لماذا اعتبرنا هذه العمليّة احتطابا حكوميّا وتمكينا؟

- بالنسبة إلى الاحتطاب؛ لأنّ هذه العمليّة لا تدخل في إطار المساهمة في حلّ معضلة البطالة الشائكة؛ فهذه التسميات في الخطط الوظيفيّة ليست انتدابات جديدة لعاطلين أو معطّلين عن العمل، وإنّما هي ترقيات وتكاليف بخطط وظيفيّة لموظّفين موجودين في الوظيفة العموميّة. ولهذه الترقيات مردود مالي سيستلّ من ميزانيّة الدولة وبعضها له امتيازات عينيّة، مثل السيّارات الوظيفيّة ووصولات البنزين والسكن الوظيفي. وفي هذا كلّه، إثقال لكاهل الدولة التونسيّة المنهكة أصلا بالديون والعجز الكبير في الميزان التجاري بما يوشك أن يفقدها سيادتها.

- أمّا بالنسبة إلى التمكين في هذه العمليّة، فإنّه يتمثّل في أنّ النهضة قايضت إقالة الوزير بقبول تسمية 140 من أتباعها في خطط وظيفيّة في وزارة الصحّة؛ يعني أنّها تخسر موقعا واحدا مرئيّا وتربح 140 موقعا لا مرئيّا. وإذا عدنا إلى الفيديو المسرّب لرئيس الحركة راشد الغنوشي، وهو يشرح لقيادات السلفيّة المتشدّدة خططه وأساليبه في التمكين، والتي ذكر فيها أنّ لهم وزراء في الأعلى؛ أي في القيادة العليا للدولة لكنّهم لا يملكون مَن هم تحتهم باعتبار أنّ الإدارة «بيد العلمانيّين» بالعبارة التي استعملها، فهمنا هذا التكتيك التمكيني، إذ إنّهم يعملون على إزالة ما يعطّل تمكّنهم من الدولة في رأيه؛ لأنّ هؤلاء الموظّفين والمسؤولين غير موالين لوزراء النهضة.

ولهذا، وضمن خطّة «ضمان غير المضمون» ومقاومة العلمانيّين، يعمل وزراء النهضة على ملء الوزارات والمنشآت والمؤسّسات التي يتولّونها بنهضويّين منهم، يعني العمل على العقيدة والهويّة، حتى يتمكّنوا منها. ما الذي فعله وزير الصحّة النهضوي الأسبق، إذن؟ ملأ الوزارة بالنهضويّين قبل أن يغادرها ليصبح الوضع الذي وصفه راشد الغنوشي سنة 2012 مقلوبا الآن؛ أي وزارات مليئة بالنهضويّين ولا يمكن

41 انظر رابط الفيديو في الإحالة السابقة.

لأيّ وزير من غير النهضة أن يعمل فيها، إذ صارت وزارات نهضويّة تتصرّف فيها النهضة وتسيّرها أو تعطّلها حسب مصلحتها. هكذا تتعامل النهضة مع الدولة بمنطق الاحتطاب والتمكين؛ فالمقايضة إذن هي المقابل لنيل ثقة كتلة النهضة بمجلس نوّاب الشعب في التعديل الوزاري الذي كان مزمعا القيام به.

عمليّة الاحتطاب والتمكين هذه كان ريعها لفائدة حركة النهضة مباشرة، بينما خدمة (service) الصحّة التي تكفلها الدولة للمواطنين التونسيّين طبقا للفصل 38 من الدستور[42]، والتي ائتُمن عليها وزير النهضة، بلغت أسوأ مراحلها في عهده. فلقد عرفت تونس في سنتي 2017 و2018 أزمة حادّة في الأدوية بلغت منتهاها أثناء صيف 2018، حيث فقدت الصيدليّة المركزيّة أكثر من ثلث احتياطيّها من الدواء. كما عرف قطاع الأدوية عمليّات تهريب وسرقة عبر شبكات وعصابات منظّمة لم تعرفها تونس عبر تاريخها تولّت بعض وسائل الإعلام التونسيّة فضحها[43]، إذ إنّ أكثر من 40% من الأدوية في المستشفيات العموميّة تتمّ سرقتها. كما تواصل انحدار خدمات الصحّة العموميّة في عهد الوزير النهضوي عماد الحمّامي إلى درجة غير مسبوقة. وتضاعف في عهد الوزير النهضوي نفسه نزيف هجرة أطبّاء الاختصاص بسبب تردّي أوضاعهم الماديّة وفقدان ظروف العمل الملائمة في المستشفيات العموميّة.[44]

ولم يؤْثر عن هذا الوزير أيّ نجاح في إيقاف نزيف هجرة الكفاءات الطبيّة، ولا في تلطيف حدّة الاحتجاجات الاجتماعيّة التي كانت تنظّمها النقابات المهنيّة في قطاع الصحّة تنبيها إلى التخريب الممنهج الذي طاله، وهو ما يعني أنّ هذا الوزير الإمام الخطيب[45] لم يكن في خدمة الدولة والشعب الذي منحه وحزبه

---

42 يقول الفصل 38 من الدستور التونسي: "الصحّة حقّ لكلّ إنسان. تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحيّة لكلّ مواطن، وتوفّر الإمكانيّات الضروريّة لضمان السلامة وجودة الخدمات الصحيّة. تضمن الدولة العلاج المجّاني لفاقدي السند، ولذوي الدخل المحدود، وتضمن الحقّ في التغطية الاجتماعيّة طبق ما ينظّمه القانون. "

43 انظر على سبيل المثال هاتين الحلقتين المتتاليتين من برنامج "ما لم يقل" على قناة "الحوار التونسي" بتاريخ 5 و12 أبريل 2018:

https://www.youtube.com/watch?v=vx_MhVyCbLs

https://www.youtube.com/watch?v=gw0fNqPoCIw

وانظر أيضا هذا المقال **بجريدة الشروق التونسيّة** «الظاهرة استفحلت وكلفتها بالمليارات: سرقة الدواء «داء» ينخر مستشفياتنا» بتاريخ 24 سبتمبر 2017:

http//:archive.alchourouk.com%/1/567/273255/D8%A7%D984%%D8%B8%D8%A7%D987%%D8%B1%D8%A9%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D981%%D8%AD%D984%%D8%AA%D988%%D983%%D984%%D98%1%D8%AA%D987%%D8%A7%D8%A8%D8%A7%D984%%D985%%D984%%D98%A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA% :D8%B3%D8%B1%D982%%D8%A9%-D8%A7%D984%%D8%AF%D988%%D8%A7%D8%A1%-C2%AB%D8%AF%D8%A7%D8%A1%C2%BB%D98%A%D986%%D8%AE%D8%B1%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D981%%D98%A%D8%A7%D8%AA%D986%%D8%A7--

44 أشار عبد الرؤوف الشريف وزير الصحّة الجديد الذي خلف وزير الصحّة النهضوي المعفى عماد الحمامي أثناء الجلسة العامّة المخصّصة لمناقشة ميزانيّة وزارته بمجلس نوّاب الشعب يوم 01 ديسمبر 2018 إلى أنّ أكثر من 300 طبيب اختصاص غادروا تونس في 2017 و320 غادروا في 2018

45 إحدى خطب الوزير الإمام عماد الحمامي: https://www.youtube.com/watch?v=6A8S5qa9l0E

السيادة والشرعيّة، وإنّما في خدمة الاحتطاب والتمكين لفائدة حزبه تمهيدا لتحقيق الانتصار الأكبر المتمثّل في الحاكميّة باسم الشرعيّة الإلهيّة.

5. المساواة في الميراث بين السيادة والدستور وبين الحاكميّة:

إنّ منطلق المبادرة التشريعيّة حول المساواة في الميراث هو احترام السيادة الشعبيّة عبر تنفيذ منطوق دستور الجمهوريّة الثانية في تونس المؤرّخ يوم 27 يناير 2014، باعتباره صدر عن شرعيّة شعبيّة منحها الشعب التونسي لأعضاء المجلس الوطني التأسيسي في انتخابات 23 أكتوبر 2011 من أجل كتابة دستور جديد للجمهوريّة التونسيّة.[46] كما تأتي هذه المبادرة استجابة لأحكام الفصول الثاني والحادي والعشرين والسادس والأربعين[47] من هذا الدستور الجديد.

ولهذه المبادرة مسار انطلق بالإعلان عنها من قبل رئيس الجمهوريّة التونسيّة الباجي قايد السبسي، المؤتمن على الدستور وعلى احترامه، يوم 13 غشت 2017 بمناسبة الاحتفال بعيد المرأة، وتمّ للغرض إنشاء لجنة الحريّات الفرديّة والمساواة بأمر رئاسي يوم 13 غشت 2017.[48] وقدّمت اللجنة تقريرها إلى رئيس الجمهوريّة يوم 12 يونيو 2018. وتولّت رئاسة الجمهوريّة تحويل التقرير إلى مبادرة تشريعيّة أعلن

46 انتخب المجلس الوطني التأسيسي في تونس بموجب المرسوم عدد 35 لسنة 2011 المؤرّخ في 10 مايو 2011:

http://www.legislation.tn/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-35-2011-du-2011-05-10-jort-2011-2011033000352__033

وبموجب الأمر عدد 1086 لسنة 2011 المؤرّخ في 3 غشت 2011 الصادر بالرائد الرسمي للجمهوريّة التونسيّة، والمتعلّق بدعوة الناخبين لانتخاب أعضاء المجلس الوطني التأسيسي:

http://www.legislation.tn/detailtexte/D%C3%A9cret-num-20111086--du-032011-08--jort-2011-059__2011059010863

47 الفصل الثاني من الدستور التونسي: "تونس دولة مدنيّة تقوم على المواطنة وإرادة الشعب وعلويّة القانون. ولا يجوز تعديل هذا الفصل"

- الفصل الحادي والعشرون: "المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز"

- الفصل السادس والأربعون: "تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها.

تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمّل مختلف المسؤوليّات وفي جميع المجالات.

تسعى الدولة إلى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

تتّخذ الدولة التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضدّ المرأة.»

48 أمر رئاسي عدد 111 لسنة 2017 مؤرّخ في 13 غشت 2017 يتعلّق بتسمية أعضاء لجنة الحريّات الفرديّة والمساواة:

http://www.legislation.tn/actualites/%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-111-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2017-%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE-%D9%81%D9%8A-13-%D8%A3%D9%88%D8%AA-2017-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%AA%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88

عنها الرئيس في الذكرى الموالية لعيد المرأة يوم 13 غشت 2018، عرضت بعد ذلك على مجلس الوزراء[49] بإشراف رئيس الجمهوريّة يوم 23 نونبر 2018.

ولقد حظيت هذه المبادرة منذ الإعلان عنها في 13 غشت 2018 بإجماع كلّ الطيف الديمقراطي والاجتماعي والتقدّمي والمدني من أحزاب ومنظّمات وجمعيّات وجامعات ومثقّفين وفنّانين، باستثناء حركة النهضة. وتمكّنت مبادرة المساواة في الميراث من تجميع هذه القوى على رأي واحد، وهي قليلا ما تجتمع وتتوحّد. كما وحّدت موقف أهمّ أحزاب المعارضة، على غرار الجبهة الشعبيّة والتيّار الديمقراطي وحركة الشعب، مع موقف الحزب الحاكم صاحب المبادرة، بل إنّ المعارضة أبدت حماسا لها أكثر من طارحيها وكثيرا ما حذّرت من مغبّة التراجع عنها.[50] وأعلن رئيس كتلة الجبهة الشعبيّة بمجلس نوّاب الشعب أحمد الصدّيق (21 نونبر 1963-...) أنّ كتلته ستصوّت لصالح قانون المساواة. كما أعلن محمد عبّو (10 مايو 1966-...) رئيس الهيئة السياسيّة لحزب التيّار الديمقراطي عن أنّ حزبه مساند للمبادرة وسيصوّت لفائدتها في مجلس نوّاب الشعب، وأصدرت هذه الأحزاب بيانات رسميّة في ذلك.

بالتوازي مع هذا المسار السيادي والتشريعي والقانوني، كان هناك مسار معارض أبدته حركة النهضة. وتجلّى بشكل رسمي في بيان مجلس الشورى الذي نصّ على رفض مبادرة المساواة في الميراث يوم 26 غشت 2018 بعد أن خرجت الفكرة من مجرّد الإعلان، ومن دائرة التخمين واحتمالات الملاعبة السياسيّة إلى مبادرة تشريعيّة أخذت مسارها القانوني.[51] نقرأ:

---

49 https//:www.youtube.com/watch?v=z211ij5igAg

50 نشر الناطق الرسمي باسم الجبهة الشعبيّة حمّه الهمّامي (8 يناير 1952-...) مقالين متتاليين في **جريدة المغرب التونسيّة** دفاعا عن المساواة في الميراث والتحذير من التفكير في إمكانيّة التراجع عن المبادرة التشريعيّة:

- عنوان الأوّل: «المساواة في الميراث: الحقّ لا يجزّأ ولا يؤجّل» بتاريخ 27 يناير 2018:

https//:ar.lemaghreb.tn%/D982%%D8%B6%D8%A7%D98%A%D8%A7%D988%%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%A1/item%-25358/D8%A7%D984%%D985%%D8%B3%D8%A7%D988%%D8%A7%D8%A9%-D981%%D98%A%-D8%A7%D984%%D985%%D98%A%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D984%%D8%AD%D982%%D991%%D984%%D8%A7%D98%A%D8%AC%D8%B2%D991%%D8%A3%-D988%%D984%%D8%A7%-D98%A%D8%A4%D8%AC%D991%%D984%

- وعنوان الثاني: «في المهر والمساواة بين الرجل والمرأة» بتاريخ 05 فبراير 2018:

https//:ar.lemaghreb.tn%/D8%B3%D98%A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/item%-25558/D981%%D98%A%-D8%A7%D984%%D985%%D987%%D8%B1%D988%%D8%A7%D984%%D985%%D8%B3%D8%A7%D98%8%D8%A7%D8%A9%-D8%A8%D98%A%D9%-86%D8%A7%D984%%D8%B1%D8%AC%D9%-84%D9%88%D8%A7%D984%%D985%%D8%B1%D8%A3%D8%A9

51 البيان الختامي للدورة 21 لمجلس شورى حركة النهضة بتاريخ 26 غشت 2018:

http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-21-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

«وقرّر مجلس الشورى التمسّك بنظام المواريث كما ورد في النصوص القطعيّة في القرآن والسُنّة (...) ويؤكد أنّ مبادرة المساواة في الإرث فضلا عن تعارضها مع قطعيّات الدين ونصوص الدستور ومجلّة الأحوال الشخصيّة؛ فهي تثير جملة من المخاوف على استقرار الأسرة التونسيّة ونمط المجتمع».

لكنّ بيان مجلس شورى النهضة الرافض للمساواة في الميراث يتعارض مع المبادئ والأهداف التي تضمّنها النظام الأساسي لحركة النهضة المصادق عليه في مؤتمرها الأخير في مايو 2016. يقول الفصل الأوّل منه: «حركة النهضة (...) تسعى إلى ترسيخ قيم المواطنة والحريّة والمسؤوليّة والعدالة الاجتماعيّة»، وتنصّ النقطة الثالثة من الفصل السادس الذي عنوانه الأهداف على «تكريس مبدأ سيادة الشعب عبر بناء الدولة الديمقراطيّة، المدنيّة، العادلة، والعمل على تحقيق المساواة بين المواطنين وتطوير بنى المجتمع المدني وتحرير آلياته لأداء دوره الكامل في الإسهام في التنمية الشاملة.» كما تؤكّد النقطة الخامسة من الفصل السادس نفسه على «النهوض بواقع المرأة وتفعيل دورها والعمل على حفظ كيان الأسرة ودعمه.»[52]

كما يتعارض بيان مجلس الشورى مع كلام الغنوشي في توصيفه للنهضة خلال مؤتمرها الأخير. نقرأ قوله: «تطوّرت الحركة من السبعينيات إلى اليوم من حركة عقديّة تخوض معركة من أجل الهويّة، عندما كانت الهويّة مهدّدة إلى حركة احتجاجيّة شاملة تدعو إلى الديمقراطيّة في مواجهة نظام شمولي إلى حزب ديمقراطي وطني مسلم متفرّغ للعمل السياسي بمرجعيّة وطنيّة تنهل من قيم الإسلام ملتزمة بمقتضيات الدستور وروح العصر.»[53] إنّ رفض مبادرة المساواة في الميراث يعني عدم التزام النهضة بالدستور وعدم مواكبتها لروح العصر خلافا لكلام الغنوشي، ويؤكّد ميل النهضة إلى الإيديولوجيا الإخوانيّة الأصوليّة.[54]

إذا كانت حركة النهضة ترفض المساواة في الميراث، لمن يوجّه الغنوشي كلامه هذا إذن؟: «من مظاهر تكريم الإنسان للنساء إعادة الاعتبار لهنّ ككائنات إنسانيّة حرّة ومسؤولة، ورفع آصار وأغلال قرون الظلم الطويلة التي رزحن تحتها»[55] وهذا: «التساوي في النوع الإنساني ذكوره وإناثه أصل لا حياد عنه»[56] وهذا أيضا: «ومن دلالات ذلك تأكيد اتجاه المرأة التي تعتقد أنّه ليس في بنيتها الطبيعيّة ما يحول بينها وبين بلوغ درجات الكمال الإنساني والتكريم الإلهي (النبوّة)، اتجاهها نحو اكتشاف نفسها لا باعتبارها مجرّد جسد هو كلّ رصيدها في معركة الحياة ممّا يقتضيها العكوف على التفنّن في إخراجه وتشكيله بحسب متطلّبات السوق

52 انظر رابط القانون الأساسي للنهضة في الإحالة رقم 2. وقد استعملنا الشاهد الأخير سابقا في الفصل الثاني من هذا البحث. انظر الإحالة رقم 25

53 كلمة راشد الغنوشي في المؤتمر العاشر للحركة، الفيديو نفسه.

54 هل من صدف التاريخ أن ينشأ تنظيم الإخوان المسلمين في مصر سنة 1928، وينشر بعد ذلك بسنة واحدة سنة 1929 المفكر الإصلاحي التونسي الطاهر الحدّاد (1899- 1935) كتابه "امرأتنا في الشريعة والمجتمع"!؟ الحدّاد مات شريدا بسبب هذا الكتاب.

55 راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، نفسه، ص 25

56 راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، نفسه، ص 29

الرجالي، بل باعتبارها مشروعا إنسانيّا يحمل إمكانيّات هائلة للترقّي والكمال، وهو مشروع، إنّما يتحقّق عبر النضال الدائب والجهاد الناصب والكدح المرير ضدّ قوى الانحدار والتهابط والشرّ والاستبداد على المستوى النفسي والاجتماعي لتحقيق مجتمع العدل والمساواة والتحرّر»[57]؟

يعني ذلك أنّ الغنوشي يقول كلاما كهذا عن المساواة واحترام المرأة وحقوقها، عندما يكون معارضا وفي سجون الاستبداد، ويتنكّر له عندما يكون في الحكم؟ لقد اعتبر، في الشاهد الأخير، ألاّ شيء يحول بين المرأة وبين النبوّة، فهل المساواة في الميراث أقسى من النبوّة؟ يعني المرأة يمكن أن تكون نبيّةً، ولا يمكن أن تتساوى مع الرجل في الميراث!؟

كما تكلّم نور الدين البحيري[58] عن مبادرة المساواة في الميراث فقال: «إنّ النهضة ترفض هذه المبادرة؛ لأنّ الهدف منها هو تقسيم التونسيّين، وأنّ هناك أطرافا حاولت تقسيم التونسيّين وأنّ التعديل الحكومي أفشل هذه المحاولة».[59]

لكنّ كلامه ضعيف مهزوز لا يستقيم؛ لأنّ المبادرة التشريعيّة حول المساواة في الميراث والتعديل الحكومي صدرا عن نفس الجهة تقريبا. فالسيّدة بشرى بلحاج حميدة هي رئيسة لجنة الحريّات الفرديّة والمساواة، وهي عضو في كتلة الائتلاف الوطني في مجلس نوّاب الشعب التي لولاها لما مرّ هذا التعديل الحكومي. فهل تجمّع السيّدة بلحاج حميدة التونسيّين، في التعديل الحكومي، وتقسّمهم في تقرير الحريّات الفرديّة والمساواة الذي كان مصدر المبادرة التشريعيّة حول المساواة في الميراث!؟ كما لابدّ من الإشارة إلى أنّ مجلس الوزراء، بعد التعديل الحكومي الأخير الذي يعتبر البحيري أنّه أفشل مخطّط التقسيم، صار ذا أغلبيّة نهضويّة، وهو الذي صادق على المبادرة التشريعيّة الرئاسيّة ومرّرها إلى مجلس نوّاب الشعب!

لم تتكلّم حركة النهضة حول مبادرة المساواة في الميراث، إلاّ بعد أن جسّت نبض رصيدها الإخواني والسلفي، هذا الرصيد الذي خرج منه من خرج في مسيرة لمناهضة القانون، وصلّى من صلّى منه في شارع بورقيبة تعبيرا عن الإيمان وعن تكفير القانون واللجنة التي اشتغلت عليه والرئاسة التي تبنّته وصاغته

57 راشد الغنوشي، **المرأة بين القرآن وواقع المسلمين**، نفسه، ص 37

58 نور الدين البحيري (10 جويلية 1958 -...) هو وزير العدل في حكومة الترويكا الأولى برئاسة النهضوي حمادي الجبالي والوزير المعتمد لدى رئيس الحكومة في حكومة الترويكا الثانية برئاسة النهضوي علي العريض ورئيس كتلة حركة النهضة في مجلس نوّاب الشعب اليوم وأحد القيادات التاريخيّة لحركة النهضة.

59 تحدّث البحيري يوم 27 نونبر 2018 في الإذاعة الوطنيّة التونسيّة:

http://www.radionationale.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB/

مبادَرة تشريعيّة، وأطلق من أطلق منه فتاوى التكفير من على منصّات المساجد، والتي سرعان ما راجت في فضاءات التواصل الاجتماعي. هكذا استجابت حركة النهضة لصوت الحاكميّة في أتباعها، ولعلّ أياديها الخفيّة كانت تحرّكهم وتحرّضهم، فخالفت الدستور وخرجت عن التوافق السياسي الذي ضمن لها موطئ قدم راسخ في الحكم منذ يناير 2015 إلى اليوم رغم إسقاط حكومتها شعبيّا سنة 2013.

6. الجهاز الأمني السرّي لحركة النهضة والتمكين:

تمتلئ الساحتان السياسيّة والإعلاميّة في تونس صخبا هذه الأيّام (2019) حول ما اصطلح على تسميته بـ «الجهاز الأمني السرّي» لحركة النهضة الذي كشفت عنه هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد (26 نونبر 1964- 6 فبراير 2013) ومحمد براهمي (15 مايو 1955- 25 يوليو 2013) يوم 2 أكتوبر 2018. وأعلنت هيئة الدفاع عن أنّ هذا التنظيم يعود رأسا إلى رئيس الحركة راشد الغنوشي وإلى 26 قياديّا في الحركة.

وكشفت هيئة الدفاع عن ملفّ ثقيل مدعّم بالحجج والوثائق والشهادات والإثباتات، ممّا يؤكّد وجود هذا الجهاز الأمني وضلوعه في اغتيال الشهيدين بلعيد وبراهمي، وفي أعمال إرهابيّة أخرى معادية للدولة والشعب والقانون كتهريب إرهابيّين والتستّر على بعض الخطيرين منهم وتوظيف أجهزة الدولة في أعمال ضدّ الدولة وإتلاف وثائق رسميّة خطيرة من داخل مقرّات أمنيّة وقضائيّة والتآمر على أمن دول أخرى والتنصّت على فئات من التونسيّين وغيرها.

ولم تهدأ هيئة الدفاع، بل عقدت الندوة الصحفيّة تلو الندوة داخل العاصمة وخارجها في مختلف الجهات كاشفة للرأي العام ما لديها من وثائق وإثباتات. كما انتبهت مؤسّسات الدولة إلى جديّة الموضوع وخطورته. فعقد مجلس نوّاب الشعب يوم 19 نونبر 2018 جلسة عامّة لمساءلة وزيري الداخليّة والعدل حول موضوع الجهاز السرّي لحركة النهضة.

كما توجّهت هيئة الدفاع إلى رئيس الجمهوريّة الباجي قايد السبسي يوم 26 نونبر 2018، وتلقّى منها مجلّدا كاملا حول موضوع الجهاز السرّي.[60] وسرعان ما عقد اجتماع لمجلس الأمن القومي في قصر قرطاج كان ملفّ الجهاز السرّي لحركة النهضة على رأس جدول أعماله يوم 29 نونبر 2018، وتكلّم خلاله

60 https://www.youtube.com/watch?v=DIff5YDGwTQ

الرئيس وعبّر عن اقتناعه بمحتوى الملفّ.[61] وأعاد استقبال هيئة الدفاع ثانية مع زوجة الشهيد بلعيد يوم 4 ديسمبر 2018 حول الموضوع نفسه.[62]

كما عقدت وسائل الإعلام بمختلف أنواعها حلقات حوار وملفّات نقاش حول هذا الموضوع الذي لم يعد سريّا، إذ يتكلّم الجميع عنه اليوم، كما قال رئيس الجمهوريّة. كلّ هذا وحركة النهضة، وكدأبها على السير عكس اتجاه التونسيّين، تصرّ على الإنكار الكامل لوجود هذا الجهاز. وكم مرّة ردّد أعضاء هيئة الدفاع طلبهم من النهضة بأن تقاضيهم ولكنّها لم تفعل. واختارت التكتّل والتصلّب في تلقّي هذه الضربة، حتى يلين مفعولها، هكذا تظنّ.

ما هو دور الجهاز الأمني السرّي لحركة النهضة إذا لم يكن أداة من أدوات التمكين عبر إزاحة الخصوم بالعنف (الاغتيال أو إفساد الاجتماعات والمسيرات والتظاهرات الفنيّة أو اقتحام المقرّات)!؟ إنّه جهاز يكشف عن تبرّم النهضة من مظاهر «الجاهليّة» في المجتمع التونسي وعن زيف إيمانها بالديمقراطيّة والدولة المدنيّة والتداول السلمي على السلطة وعن تعجّلها العمل على تحقيق مشروعها الإسلامي.

إنّ اعتماد حركة النهضة على جهاز أمني سرّي موازٍ لأجهزة الدولة يشوّش على الدولة، ويضعفها ويورّطها في مشاكل مع شركائها (الاتحاد العام التونسي للشغل) وحلفائها (الولايات المتّحدة الأمريكيّة بسبب تورّط هذا الجهاز يوم 14 سبتمبر 2012 في الهجوم على السفارة الأمريكيّة بمنطقة ضفاف البحيرة إثر الانطلاق من جامع الفتح بشارع الحريّة بقلب العاصمة وقطع ما يزيد عن 15 كلم سيرا أمام تواطؤ وزارة الداخليّة التي كان على رأسها حينها القيادي النهضوي علي العريض) وجيرانها (الجزائر بإثبات هيئة الدفاع وجود وثائق وإثباتات على تخابر هذا الجهاز ضدّ الدولة الجزائريّة).

كما أنّ وجود هذا الجهاز يثبت أنّ وصف حركة النهضة بكونها حركة خُلفيّة خارجيّة لا يستقيم، إذ الخوارج أعلنوا خروجهم وصرّحوا به وقاتلوا البقيّة، بينما حركة النهضة لم تغادر الحكم منذ ديسمبر 2011 إلى اليوم (2019) وترفع شعار التوافق السياسي والحفاظ على الدولة وسيادتها فيما هي تخترقها عبر جهاز خاص يعمل لحسابها. إنّها بذلك، أشبه بالتنظيم النازي، إذ النازيّة وصلت إلى الحكم في ألمانيا عبر الانتخابات سنة 1933، ولكنّها حالما وصلت الحكم قرّرت ألاّ تغادره موظّفة أجهزة المخابرات والأجهزة

61 https://www.youtube.com/watch?v=6LRA6BSy2H0

62 https://web.facebook.com/Presidence.tn/videos/203860900495343/?epa=SEARCH_BOX&jazoest=2651001228373791127575104891161179010410911010183107488112010710670119561098352112577666107988248115958254891058158651001201222121120117781056852735679807910676100821047154111956889981068487731056855106705188954970120525281

السريّة الخاصّة للاستيلاء على السلطة والقضاء على طابع الدولة المدنيّة الديمقراطيّة وارتكاب عمليّات التصفية والاغتيال والاعتقال والتهجير والملاحقة.

الخاتمة:

انطلق هذا البحث من مسلّمة مفادها، أنّ للإسلام السياسي علاقة غير طبيعيّة بالدولة المدنيّة قائمة على توظيف مفاهيم وممارسة مدنيّة لتحقيق مشروع غير مدني. واخترنا أن يكون نموذجنا لاختبار هذه المسلّمة حزب حركة النهضة في تونس، باعتباره مارس الحكم بل لم يغادره منذ ديسمبر 2011 إلى اليوم، رغم أنّه خسر مرتبته الأولى في انتخابات 2014. وانطلق بحثنا هذا من فرضيّتين اصطلحنا عليهما بفرضيّتي الانتماء والتبنّي؛ انتماء النهضة إلى الإسلام السياسي، وهي تهمة لم تتوقّف عن إنكارها، وتبنّيها للإيديولوجيا القطبيّة القاضية بتكفير المجتمع واعتباره جاهليّا وجب حشد كلّ أساليب التمكين لفتحه والوصول إلى إنشاء حكم إسلامي فيه تنفّذ حاكميّة الله.

وقد طوّح بنا البحث بين مختلف المحطّات السياسيّة والانتخابيّة التي عاشتها تونس بعد الثورة (17 ديسمبر 2010 - 14 يناير 2011) والتي شاركت فيها حركة النهضة. وأكّد لنا التحليل أنّ الديمقراطيّة عند حركة النهضة ليست إلاّ شعارا وطريقا إلى الحاكميّة. وعبر الممارسة الديمقراطيّة تنوّع حركة النهضة من أساليب التمكين، كما وضّحنا في ثنايا هذا البحث. فما فمنطوق خطابها وظاهر ممارستها أنّ يدها مع الجميع ولكنّ مآل هذا الخطاب وهذه الممارسة إلى أنّ هذه اليد على الجميع وليست إلاّ مع نفسها ومشروعها الذي لم يغادر شغاف قلوب النهضويّين ولو مسافة شعرة.

وعلى الرغم من أنّ رئيس حركة النهضة قد أقرّ، ويا للعجب! بأنّ النهضويّين بشر يمكن أن يصيبوا ويمكن أن يخطئوا ويعترفوا بأخطائهم: »إنّنا جادّون في النهضة في الاستفادة من أخطائنا قبل الثورة وبعدها نعترف بها ونصلحها وفي مؤتمرنا لائحة اسمها لائحة التقييم أو التقويم للنظر في تاريخنا فيما أصبنا وفيما أخطأنا. نحن حركة تتطوّر ولا تستنكف من أن تسجّل على نفسها أخطاء فنحن بَشر[63]«، ورغم ذلك، فإنّ النهضة لم تعترف بخطإ واحد من أخطائها. ولم تقرّ أبدا بأنّها كانت تسير باستمرار عكس اتجاه التونسيّين، وبأنّها كانت غالبا قوّة جذب إلى الخلف وقوّة عنف وفتنة ولعب على الخلافات واستغلال فرص الشقاق والتباعد.

63 كلمة الغنوشي في مفتتح المؤتمر العاشر لحركة النهضة، الفيديو نفسه.

إنّ ما توصّلنا إليه من نتائج عبر فصول هذا البحث، يجعلنا نوشك أن نسلّم بأطروحة محمد أركون (1928 - 2010) حول ما كان يسمّيه استحالة تأصيل الخطاب الديني، ولاسيما الخطاب الإخواني منه، باعتباره يعاني مشاكل أساسيّة في نشأته في هذا العصر على الصورة التي يريدها له الإخوان، ونضيف إلى ما قاله أركون استحالة دمقرطة الإسلام السياسي واستحالة إقناعه بالتخلّي عن مشروعه الاستخلافي القروسطي والإيمان بالدولة المدنيّة وبالتداول السلمي على السلطة قلبا وقالبا وظاهرا وباطنا.

مصادر البحث ومراجعه

كتب:

- القرآن الكريم.

- أبو القاسم حاج حمد، الحاكميّة، دار الساقي، بيروت، ط1، 2010

- سيّد قطب، معالم في الطريق، دار الشروق، الطبعة الشرعيّة السادسة، بيروت/ القاهرة، 1979

- الشيخ راشد الغنوشي، الحريّات العامّة في الدولة الإسلاميّة، مركز دراسات الوحدة العربيّة، بيروت، آب/ أغسطس 1993، ط1

- راشد الغنوشي، المرأة بين القرآن وواقع المسلمين، المركز المغاربي للبحوث والترجمة، تونس، 2000، ط3، طبعة مزيدة ومنقّحة.

- عماد عبد اللطيف، بلاغة الحريّة: معارك الخطاب السياسي في زمن الثورة، دار التنوير، بيروت/ القاهرة، تونس، 2102، ط1

- مصطفى القلعي ،التيّار الإخواني في تونس :اللعب بالدين والعنف ،دار صامد للنشر والتوزيع ،صفاقس ،تونس2013 ،

- مصطفى القلعي، تونس في زمن الترويكا، تقديم حمّه الهمّامي، دار آفاق برسبكتيف، تونس، 2015

مقالات:

- حمّه الهمّامي، «المساواة في الميراث: الحقّ لا يجزّأ ولا يؤجّل»، جريدة المغرب، 27 يناير 2018:

https://ar.lemaghreb.tn/%D9%82%D8%B6%D8%A7%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A3%D8%B1%D8%A7%D8%A1/item/25358-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AB-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%91-%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%AC%D8%B2%D9%91%D8%A3-%D9%88%D9%84%D8%A7-%D9%8A%D8%A4%D8%AC%D9%91%D9%84

- حمّه الهمّامي، "في المهر والمساواة بين الرجل والمرأة" جريدة المغرب، 05 فبراير 2018:

https://ar.lemaghreb.tn/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/item/25558-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%B1-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%AC%D9%84-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D8%A3%D8%A9

- راجي يوسف، قراءة في مفهوم الحاكميّة عند سيّد قطب، موقع إضاءات، 08/29/ 2016:

https://www.ida2at.com/read-the-concept-of-governance-when-sayed-qutb/

- "الظاهرة استفحلت وكلفتها بالمليارات: سرقة الدواء «داء» ينخر مستشفياتنا"، جريدة الشروق التونسيّة، مقال بتاريخ 24 سبتمبر 2017:

http://archive.alchourouk.com/273255/567/1/%D8%A7%D9%84%D8%B8%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D9%81%D8%AD%D9%84%D8%AA-%D9%88%D9%83%D9%84%D9%81%D8%AA%D9%87%D8%A7-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%84%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA: %D8%B3%D8%B1%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%A7%D8%A1-%C2%AB%D8%AF%D8%A7%D8%A1%C2%BB-%D9%8A%D9%86%D8%AE%D8%B1-%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%B4%D9%81%D9%8A%D8%A7%D8%AA%D9%86%D8%A7--

- مصطفى القلعي، تجربة حكم الترويكا في تونس، المنشور في موقع الأوان بتاريخ 7 يوليو 2014:

https://www.alawan.org/2014/07/07/%D8%AA%D8%AC%D8%B1%D8%A8%D8%A9-%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B1%D9%88%D9%8A%D9%83%D8%A7-%D9%81%D9%8A-%D8%AA%D9%88%D9%86%D8%B3-2/

- موقف النهضة من قانون المساواة في الميراث صرّح به نور الدين البحيري للإذاعة الوطنيّة التونسيّة:

http://www.radionationale.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%AD%D9%8A%D8%B1%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9-%D8%AA%D8%B1%D9%81%D8%B6-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D8%A7%D9%88%D8%A7%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B1%D8%AB/

- نوفل سعيد، الدستور وإشكاليّة تطبيق الشريعة والدولة المدنيّة بمرجعيّة إسلاميّة، مقال منشور بموقع مؤسّسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والأبحاث، 27 ديسمبر 2017:

https://www.mominoun.com/articles/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B3%D8%AA%D9%88%D8%B1-%D9%88%D8%A5%D8%B4%D9%83%D8%A7%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D9%82-%D8%A7%D9%84%-D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AF%D9%86%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D9%85%D8%B1%D8%AC%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A%D8%A9-902

نصوص قانونيّة:

- الأمر الانتخابي الذي دعا التونسيّين للاقتراع في انتخابات المجلس التأسيسي 23 أكتوبر 2011:

http://www.legislation.tn/detailtexte/D%C3%A9cret-num-20111086--du-032011-08--jort-2011059-__2011059010863

- أمر رئاسي يتعلّق بتسمية أعضاء لجنة الحريّات الفرديّة والمساواة:

http://www. legislation. tn/actualites/%D8%A3%D9%85%D8%B1-%D8%B1%D8%A6%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%B9%D8%AF%D8%AF-111-%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%A9-2017-%D9%85%D8%A4%D8%B1%D8%AE-%D9%81%D9%8A-13-%D8%A3%D9%88%D8%AA-2017-%D9%8A%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%82-%D8%A8%D8%AA%D8%B3%D9%85%D9%8A%D8%A9-%D8%A3%D8%B9%D8%B6%D8%A7%D8%A1-%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%8A%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D9%88

- الدستور التونسي المصادق عليه في 27 يناير 2014:

http://www. legislation. tn/sites/default/files/constitution/constitution. pdf

- مرسوم الأحزاب في تونس:

http://www. legislation. tn/fr/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-87-du-24-09-2011-jort-2011-074__2011074000872

- مرسوم انتخابات المجلس التأسيسي لـ 23 أكتوبر 2011:

http://www. legislation. tn/detailtexte/D%C3%A9cret-loi-num-2011-35-du-10-05-2011-jort-2011-033__2011033000352

- النظام الأساسي لحزب حركة النهضة:

http://www. ennahdha. tn/%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B3%D8%A7%D8%B3%D9%8A-%D8%A8%D8%B9%D8%AF-%D8%AA%D9%86%D9%82%D9%8A%D8%AD%D9%87-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A4%D8%AA%D9%85%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D8%B4%D8%B1

بيانات:

- البيان الختامي للدورة 21 لمجلس شورى حركة النهضة بتاريخ 26 غشت 2018:

http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D9%8A%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AE%D8%AA%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D9%84%D9%84%D8%AF%D9%88%D8%B1%D8%A9-21-%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%B4%D9%88%D8%B1%D9%89-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%87%D8%B6%D8%A9

فيديوهات:

- فيديو لاجتماع سرّي جمع رئيس حركة النهضة راشد الغنوشي بسلفيّين في أكتوبر 2012:

https://www.youtube.com/watch?v=A_l22BzptD8

- مقطع فيديو لحوار مع راشد الغنوشي يقول فيه: «إنّ السلفيّين يبشّرون بثقافة ولا يمثّلون تهديدا»:

https://www.youtube.com/watch?v=sVJluw22Mvs

- خطاب حمادي الجبالي حول اعتبار الفوز الانتخابي في انتخابات 2011 «إشارات ربّانيّة لتحقيق الخلافة السادسة»:

https://www.youtube.com/watch?v=pP0OL5iRZNg

- كلمة راشد الغنوشي في المؤتمر العاشر لحركة النهضة:

https://www.youtube.com/watch?v=JM_v-6XTDi8

- مداخلة الصادق شورو النائب عن حركة النهضة ورئيسها السابق في المجلس التأسيسي متحدّثا عن «قطع أيدي المحتجّين والمعتصمين وأرجلهم من خلاف»:

https://www.youtube.com/watch?v=4r0BzSHioc4

- كلمة الغنوشي في مقرّ كتلة حزبه أمام نوّابه في مجلس نوّاب الشعب يوم 17 نونبر 2018 بعد التعديل الحكومي الأخير واصفا الوزراء المعفيّين بالفاسدين، وهو ما دعاهم إلى مقاضاته:

https://www.youtube.com/watch?v=gmaWTPUFaV4

- خطبة للوزير الإمام عماد الحمامي: https://www.youtube.com/watch?v=6A8S5qa9l0E

- حلقتان متتاليتان من برنامج «ما لم يقل على قناة الحوار التونسي» بتاريخ 5 و12 أبريل 2018 حول أزمة الدواء والفساد فيه:

https://www.youtube.com/watch?v=vx_MhVyCbLs

https://www.youtube.com/watch?v=gw0fNqPoCIw

- اجتماع مجلس الوزراء برئاسة رئيس الجمهوريّة الباجي قايد السبسي حول مبادرة قانون المساواة في الميراث يوم 23 نونبر 2018: https://www.youtube.com/watch?v=z211ij5igAg

- اللقاء الأوّل لرئيس الجمهوريّة الباجي قايد السبسي بممثّلين هيئة الدفاع عن الشهيدين شكري بلعيد ومحمد براهمي يوم 26 نوفمبر 2018: https://www.youtube.com/watch?v=DIff5YDGwTQ

- اجتماع مجلس الأمن القومي برئاسة رئيس الجمهوريّة حول ملفّ الجهاز الأمني لحركة النهضة يوم 29 نوفمبر 2018: https://www.youtube.com/watch?v=6LRA6BSy2H0

- اللقاء الثاني لرئيس الجمهوريّة مع ممثّل عن هيئة الدفاع برفقة بلعيد بسمة زوجة الشهيد بلعيد يوم 4 ديسمبر 2018:

https://web.facebook.com/Presidence.tn/videos/203860900495343/?epa=SEARCH_BOX&jazoest=26510012283737911275751048911611790104109110101831074881120107106701195610983521125776661079882481159582548910581586510012012212112011778105685273567980791067610082104715411195688998106848773105685510670518895497012052528 1

برامج انتخابيّة:

- البرنامج الانتخابي لحركة النهضة في انتخابات المجلس التأسيسي 23 أكتوبر 2011:

http://www.ennahdha.tn/%D8%A7%D9%84%D8%A8%D8%B1%D9%86%D8%A7%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8%AE%D8%A7%D8%A8%D9%8A-2011

موسوعات:

الموسوعة الكونيّة: https://www.universalis.fr/dictionnaire/souverainete/

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

info@mominoun.com
www.mominoun.com

All rights reserved © 2021

جميع الحقوق محفوظة © 2021